المثقفون والثورة

عبد السلام فاروق

سنابل للكتاب
٥ شارع صبرى أبو علم
باب اللوق - القاهرة
الإدارة:
(+202) 23 92 65 93
(+202) 01001094302
المكتبة:
(+202) 23 93 56 56
E-mail
Sanabil_bookshop90@yahoo.com
Ahmed_mmorgan@yahoo.com
Face: sanabil bookshop
المدير العام:
أحمـد مرجـان

المثقفون والثورة

المؤلف:
عبد السلام فاروق

تنفيذ الغلاف
محمد سيد حسن

رقم الإيداع: ٢٣١٦ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى: 978-977-5255-22-8

الطبعة الأولى: ٢٠١٦

حقوق الطبع محفوظة

المقدمة

إن ثقافة الديمقراطية هي التي تميز الإنسان، ككائن حي باستطاعته الاختيار، هذه الثقافة للأسف، لا يمكن أن تتطور بحرية على أرضية الجهل الفقيرة، ولا يمكن أن تزدهر في مجتمع منشطر إلى عدة وحدات منفردة غير قادرة على التواصل فيما بينها إلا بالأحكام المسبقة والعنف. فالجهل والتطرف يقوي الديكتاتوريات ويضعف الديمقراطيات.

ولاشك أن حرية تواصل الأفكار والأشخاص. تسمح لكل واحد منا أن يختار أشكال حياته وتعبيره، وأن يكون الفاعل في حاضره ومستقبله، لذلك فإن الحرية الشاملة في ميدان الإعلام والصحافة، هي حجر الزاوية في بناء ثقافة الديمقراطية .

الفصل الأول

الاستثمار في الجهل

قضية واحدة يكاد يجمع عليها المصريون وهم المختلفون في كل شيء، ألا وهي فشل النظام التعليمي، ووصوله إلى حافة الانهيار، إذا لم يتم تدارك الأمر، بأسلوب ومنهج غير المنهج الحالي، الذي أثبت عجزه وفشله، أملنا أن يعبأ كل أبناء الوطن لحماية المدارس الحكومية وصيانة مكتسباتها، والعمل على معاقبة المفسدين الذي خربوا نظامنا التعليمي وتركوه على حافة الإفلاس.

ومن المعلوم أن السياسات التعليمية الحديثة التي يقوم عليها النظام التعليمي لدولة من الدول، يتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه، وتنظيمه الوظيفي والإداري، على ضوء قيمه الثقافية والاجتماعية، وأرثه الحضاري والتاريخي، وثرواته المادية والبشرية.

وضمن التفاعل الايجابي مع هذه العناصر مجتمعة، فان الرؤية المستقبلية هي حجر الزاوية في السياسة التعليمية، ذلك أن الأنظمة التعليمية محكومة بالتطور، لأنها موجهة لمجتمعات دائمة التحول والتطور، ولذلك نجد في الدول المتقدمة الناجحة في سياساتها التعليمية، أن أنظمتها التعليمية مرنة ومنفتحة على التغير، تعد العدة للمستجدات، تأخذ بعين الاعتبار المراحل التي يمر منها المجتمع، وحاجات كل مرحلة، عكس الأنظمة التعليمية في المجتمعات

المتخلفة التي تحكمها أنظمة استبدادية تستثمر في الجهل، وتفتقد إلى الرؤية المستقبلية في بناء السياسة التعليمية، ولذلك تبقى أنظمتها التعليمية فاشلة ومنغلقة، وعوض أن يكون التعليم "أس" قيام تنمية مستدامة في البلد، يكون عاملا سلبيا يعمق "أزمة مستمرة".

فأين نضع نظامنا التعليمي ؟

يجيب العارفون بالأمر أن النظام التعليمي المصري يعتبر نظاما منغلقا، لذلك فهو عاجز عن الخروج من دائرة الأزمة، بل أصبح يكرس الأزمة المجتمعية على جميع الأصعدة، فهو نظام غير قادر على التأثير الايجابي على المجتمع، وضخ "القيم الايجابية" إلى الواقع الاجتماعي، كما أنه نظام عاجز عن خلق علاقات منسجمة متكاملة بين عناصره المؤسسية والبشرية، فمن يرسم السياسات في واد، والخبراء يستدعون لتأثيث المشهد في "دور هامشي" في مسرحيات هزلية أسمها "السياسة التعليمية في مصر"، أما الطرف الثالث فهو "ثالث مرفوع" تنزل عليه القرارات وما عليه إلا أن ينفذ، وبطبيعة الحال فإن الأنظمة التعليمية التي تتميز بهذه الخصائص، تكون عواقبها كارثية على الشعوب ومستقبل أبناءها، ولذلك يطرح سؤال ما الذي يجعل الأنظمة المستبدة تعبث في التعليم وتخطط للفشل منذ البداية؟

نعم إن الفشل أيضا ، وللأسف مكلف ويحتاج "تخطيطا استراتجيا" يحتاج أموالا طائلة، يحتاج " خبراء في الدعاية"، وهناك شواهد تاريخية في "إصلاح التعليم بمصر" شاهدة على ذلك، لجان وميزانيات، ودراسات بالملايين، وزيارات سياحية لبلدان مختلفة تحت عنوان الاستفادة من التجارب، وإنفاق مجنون للمال، يبني به اللصوص مساكن فاخرة، عوض أن تبنى به المدارس، وصفقات مغشوشة يتسرب عن طريقها المال العام، إلى جيوب الموالين للنظام السياسي، بحيث لم نسمع متابعات قضائية رغم فظاعة الجرائم المالية، والفساد الإداري والمالي المستشري.

يبدو إذن أن هذا الفشل هناك من يستفيد منه، نعم إن الأنظمة السياسية الاستبدادية تمارس نوعا خاصا من الاستثمار دعنا نسميه "الاستثمار في الجهل"، ذلك أن العلم عدو الاستبداد، ولذلك رغم "دموع التماسيح" التي يذرفها المستبدين على التعليم، فهم يتمنون فشله الدائم. ولقد صدق عبد الرحمن الكواكبي حين قال: " الاستبداد أصل لكل فساد، فالمستبد يضغط على العقل فيفسده ويلعب بالدين فيفسده ويحارب العلم فيفسده".

والمشكلة في ظني هي هل نستمر في توصيف الأزمة؟ أم يجدر بنا أن نفتح عيوننا على المستقبل لنحلم بتعليم أفضل وغد أفضل؟ ولكن ما مقوماته وشروطه؟

صحيح أن الحديث عن سياسة تعليمية ناجحة وناجعة لمصر الغد، تستوجب: القطع مع "التدبير المستبد" لقطاع حيوي يهم الأمة المصرية ككل، ولذلك يجب القطع مع سياسة اللجان، وسياسة "الإجماع خارج الإجماع" كما حدث في قصة ميثاق الثورة، يجب أن يفتح حوار وطني شامل حول قضية التعليم، التعليم لا يجب أن يكون مجالا للمزايدات السياسية بين من يحكم ومن يعارض، فلنختلف على كل شيء لكن قضية التعليم قضية براءة قضية أجيال، قضية مستقبل أمة.

ثانيا : إن أي إصلاح جاد يجب أن يقف مليا عند السؤال من نحن؟ ما هي الشخصية التي نريد أن يشكلها هذا النظام التعليمي؟ ما هي المقومات الدينية الحضارية والثقافية الايجابية التي ينبغي أن يصونها ويوجه النظام التعليمي لصيانتها؟ ما هي لغة التدريس؟ وكيف نتعامل مع التنوع اللغوي لنحوله إلى عامل غنى ثقافي عوض عامل صراع؟ وكيف نتخلص بالتدريج من لغة المستعمر وثقافته؟

ثالثا :كما أن الإصلاح يجب أن يقف عند الاختيارات العلمية، والتقاليد التربوية العريقة، ويستفيد من تجارب الدول الناجحة في سياستها التعليمية، وهناك فرق بين الاستفادة وبين التقليد، المقلد فاشل، والباحث عما يفيد مما لدى الآخرين ينجح.

رابعا : مراعاة التكامل بين السياسة العامة للدولة والسياسات

في مجال التعليم، فلا يعقل أن نجد التناقض بين قطاع الشباب، وقطاع الثقافة والرياضة، بل الواجب التكامل.

حقيقة الأمر أنه يجب أن نراهن على رجال التربية والتعليم، وأن يكف النظام عن احتقارهم وتشويههم والنيل من كرامتهم، وترويج صورة نمطية مسيئة لسمعتهم، وهم الحلقة الأهم التي تضحي ولولا تضحياتهم لانهار التعليم تماما، أمام إفلاس السياسة التعليمية في بلادنا، فرجل التعليم إيمانا منه بالرسالة النبيلة التي يؤديها يصبر على العمل في ظروف صعبة جدا جغرافيا ومناخيا، يصبر على أجرة هزيلة، يصبر الساعات الإضافية، يصبر على قلة المعدات وغيابها أحيانا، يشتغل في واقع اجتماعي صعب لا يرحم، فأي تقصير للإدارة يتحمله المدرس، ولذلك فالرقي بالتعليم يجب أن ينطلق من الرقي بالموارد البشرية وتوفير العيش الكريم، عوض العيش المهين الذي يعيش فيه رجال ونساء التربية والتعليم، ثم تحفيزهم وبعد ذلك مساءلتهم ومحاسبتهم.

نحن والمستقبل

يستدعي الحديث عن مصر ومستقبلها، رؤية في الحاضر وقراءة فاحصة للتاريخ، وبطبيعة الحال نظرة عملية وواقعية لمشاكلها في التعليم والصحة والإدارة... وإلخ، فمصر صاحبة الحضارة والتاريخ العريق، دولة تعيش معظم مؤسساتها وهياكلها الإدارية، في ظلال حالة مستعصية من التخلف. صحيح أن جزء من الاقتصاد كالبنوك والاتصالات، ينخرطان في العولمة، والنخبة المثقفة تنتمي إلى الطليعة العالمية، وكذا المؤسسات الأمنية تنشط في عملية التحديث، ولكن في المدى البعيد، فان الاستعدادات لتغييرات إقليمية عاصفة، تستحق علامة بين كافٍ بالكاد وغير كافٍ. هذا هو الوضع أيضا في العديد من الدول الأخرى، ولكن هذه مواساة تعيسة، إذ أنه بسبب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، فإن حساسيتنا الوطنية للتغييرات يجب أن تكون أكبر.

بالرغم من ذلك فأنني أشعر بالتفاؤل، لأن الأشكال القديمة لم تعد تتسع للتداعيات الثورية الجديدة، فالجماهير، الملايين، المتلاحمة تتدافع بقوة لصنع نمط حياتها، ولا يجب أن نخاف أو أن نتوقف في منتصف الطريق، فليس هناك مستقبل إلا لمن يقبض علي

الجمر، وليس هناك صعود إلا من قلب المحن، كما أنه ليس هناك وقت للبكاء علي ما فات، فحاضرنا ومستقبلنا سوف نصنعه نحن بأنفسنا من قلب هذا الطوفان العظيم !

لا عجب في ذلك علي الإطلاق، ففي مصر اليوم وغيرها من الدول العربية، أجيال شابة شديدة المراس، قوية العزيمة، تقاوم وتتشكل في قلب مسلسل الدمار الشامل المستمر، والذي بدأ منذ أربعة أعوام تقريباً انطلاقاً من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا...الخ

ولعل أهم هذه النماذج التي تستلفت الانتباه ، أن الناس الذين لم يكن لهم الحق في الكلام أصبحوا يتكلمون بصراحة وبصوت مرتفع، وأنهم اكتشفوا ذاتهم من خلال هذا الكلام بأن لهم قدراً من المعرفة العملية من خلال تجاربهم القاسية، وأن هذه المعرفة تمدهم بقوة في مواجهة هياكل ضخمة لجماعات، وأحزاب، ومسلمات، ولكنها هياكل فارغة مقيتة لا تصلح شيئاً.

إذن ما الذي انكشف وسط مسلسل الدمار الشامل هذا ؟

أولاً: حجم هذا القبح الكامن عبر عقود طويلة في جسد الأمة العربية، والمتمثل في فصائل الإسلام السياسي، فقد اكتشفنا أن هذا المرض السرطاني في جسد الأمة أخطر بكثير من كل التوقعات، وأن هذا الإسلام السياسي الذي نرقب نهايته الآن ليس

منا، ليس من نسيجنا، وإنما هو بمثابة فيروس قادم من الخارج، اخترعه أعداؤنا، وسوقوه مثلما يسوقون آلاف الأنواع من صناعاتهم وبضاعتهم التي يرسلونها إلينا! وأن جماعات الإسلام السياسي كانت دائماً جاهزة للاستخدام دون موانع، فهي لا تعترف بالدولة المدنية ولا الدولة القومية، كما أن الهوية لديها شديدة الالتباس، وهي جماعات ميكيافللية بمعنى أنه لا قيمة عندها لمسائل القيم والأخلاق، فهي تحلل وتحرم وتعادي وتصالح دون معايير لأنها احتكرت سلطة تفسير النص القرآني والنبوي، وسلمت نفسها منذ اللحظة الأولى للفجوة الحضارية بيننا وبين الآخرين.

ثانياً: أن هذه الجماعة ومن لف لفها ، أفرادا كانوا أو تيارات فكرية ووظيفية، تعيش الآن تحت حالة غير مسبوقة من الانكشاف، فلم يعد لديها مظلمة ما تتستر بها، بل هي الظالم، وهي المتجبر، وهي التي تنطبق عليها أبشع التهم التي وجهتها للآخرين في العقود الماضية، وهل هناك بشاعة أكثر من طلب العون ممن كانت تعتبرهم الأعداء مثل أميركا والغرب، فلا تكف عن مناشدتهم أن يأتوا بجيوشهم ليساعدوها على التمكن من رقاب الأمة، وهل هناك انكشاف أكثر من أن تعتبر العدوان الإسرائيلي على بلاد العرب – كما في سوريا – مطلوبا ومبرراً ما دام يضعف خصومهم، وهل هناك فضيحة أكثر من أن تدير هذه الجماعة ظهرها للقدس وهي في أوج محنتها، فتحرم زيارتها، تحت مقولات صهيونية واضحة.

هذه مجرد نماذج من أصل جملة من التطورات، معظمها تبدأ منذ الآن، في القرن الواحد والعشرين، وأخرى ستأتي غير قابلة للتوقع. وعليه، فمن الضروري اتخاذ وسائل مضادة، بما في ذلك الرقابة المتشددة على العلم والأدوات الخطيرة من خلال نظام مصمم ذي وسائل إنفاذ. ومثل هذه الرقابة ستتم بالضرورة في ظل المس بحرية المعرفة، بحرمة الفرد، بالسوق الحرة وبغيرها. ومع الأخذ بالحسبان النزعة المحافظة لدى المؤسسات، فمن شبه اليقين أنه فقط بعد سلسلة من الاضطرابات والكوارث سيقام نظام إقليمي كهذا، لازم لمواصلة وجودنا. يمكن لنا أن نسأل، ما علاقة هذا بنا؟ الجواب هو أن مجرد مستقبلنا منوط بقدرتنا على الصمود في عصر منفلت العقال من التغيير واستغلاله ايجابا. ولكن هنا يوجد خطر حقيقي بسبب ركام الترهل والفساد والبطالة الذي من شأنه أن يتسبب بانتفاضات جديدة قد تلحق اصابات شديدة. كما يمكن توقع تزايد الضغط الدولي علينا لاشراك الإخوان في العملية السياسية، حتى في ظل شروط قد تكون سيئة للدولة المصرية . والحقيقة إن الذين يستندون إلى الوضع الأمني الجيد في هذه الآونة، وكأنه مستديم، أو المؤمنون بـ «إدارة الأزمة» طويلة الأمد، مصابون بالعمى. فالآن بالذات علينا أن نستغل هذا الوضع الجيد نسبيا لضمان مستقبلنا. يمكن عمل ذلك بمبادرة سياسية مفتوحة، فيها ما يقلص مدي وكلفة المشاكل الداخلية ، حتي يمكننا الوصول إلى تعاون إقليمي ودولي ضد الإرهاب والعنف .

لذلك أعتقد أن على مصر وشعبها أن يفعلا الكثير كي يستعدا للتغييرالجيو سياسي الحالي والمستقبلي في المنطقة والعالم من حولنا، وبالتالي من الضروري جدا الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، وإحداث تحولات جذرية في التعليم، إضافة إلي تغيير توجهاتنا الحضارية والدينية لكي تنسجم مع مبادىء وتقاليد الأمة المصرية وذلك للتعامل مع مشاكل أخلاقية جديدة. ولكن قبل كل شيء يجب انتخاب القيادات القادرة والراغبة على مواجهة التغيير، قبل أن يحصل هذا، مطلوب عمليا وكذا كفريضة «إصلاح الساسة».

المثقفون والتغيير الاجتماعي

ما يجري في عالمنا العربي من فوضى وعنف وإرهاب على خلفيات طائفية ومذهبية بغيضة، يطرح على النخب العربية المثقفة، ضرورة تجاوز مرحلة الإحباط واليأس، والخروج من عنق الزجاجة وزاوية المهمشين والعودة إلى الواجهة واستعادة دورها الحقيقي الذي من المفترض أن تلعبه هذه النخب في عمليات التغيير الاجتماعي والتأثير في عملية اتخاذ القرار الخاص بمستقبل الأمة، وإتباع استرتيجية جديدة تعيد صياغة وبلورة وعي المجتمع.

لا ريب أن دور المثقف على الدوام مستهدف، وأن الأنظمة الديكتاتورية اكتشفت هذا الدور فعملت على مصادرته عبر الكثير من الممارسات والإجراءات القمعية في محاولة لاستمالة المثقفين، بهدف تدجينهم وتهميشهم وتسخير الثقافة والأدب والإبداع لصالح المؤسسة الحاكمة وخدمة أهدافها.

لكن أصوات المثقفين في السنوات الأخيرة، ظلت خافتة وأحياناً متلونة حسب المصلحة ووفق الأهواء والمطامع الشخصية، وتراجع دورهم كثيراً فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية والمصيرية والأكثر حساسية بالنسبة للأمة والشعوب العربية، التي تئن تحت الفقر والفاقة والظلم والقهر الاجتماعي.

يتجلى هذا الدور المنشود والذي يجب أن يتخذه المثقف من وقائع وحقائق العلاقات بين الدول والشعوب، حيث إنها علاقات إنسانية وسياسية وثقافية واجتماعية، تتراوح بين علاقات ودية وهادئة، أو علاقات متوترة ومملوءة بنقاط التباين والتوتر، أو هي علاقات جامدة حيث تحتضن عناصر السلب كما تحتضن عناصر الإيجاب.

وعليه فإننا نعتقد أن علي المثقف دراسة طبيعة نفسية وثقافة التطرف والتشدد الديني والمذهبي، التي تمارس عملية التغذية وتديم حالات التطرف وتمدها بأمصال الوجود والحياة، لأن سيطرة المتطرفين من كل الأطراف على ملف العلاقات العربية – العربية، سيزيد الأمور تعقيدا وتشنجاً؛ فالتطرف بطبعه ضد التآلف والتآخي والوحدة والتفاهم، كما أن التشدد المذهبي يساهم في تباين مسافات اللقاء والتآخي.

كما أن السماح لكل النزعات المتطرفة في التحكم بطبيعة العلاقة بين الدول العربية، لن ينتج إلا مزيداً من التوتر وسوء العلاقة وتراكم عناصر السلب فيها، لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع تحسين العلاقات العربية، هو منع جماعات التشدد والتطرف من الإمساك بهذا الملف المهم والحيوي، أن تتضافر كل الجهود من أجل القيام بمبادرات من قبل أهل الاعتدال والوسطية لإدارة ملف العلاقات العربية –العربية . فحينما تتحرر علاقات العرب بعضهم

مع بعض من هيمنة أهل التطرف والتشدد، فإن قدرة أهل الاعتدال على بناء أسس العلاقة الإيجابية والتفاهم بينهم ستكون فعلية وحقيقية. بمعنى حينما نتمكن من فك الارتباط بين جماعات التطرف ومسيرة العلاقة بين الدول العربية، حينذاك ستتحرر هذه العلاقة من كثير من القيود والأعباء التي تساهم في تعطيل هذه العلاقة أو تفجيرها من الداخل.

ففي هذه الفوضى العارمة، التي تعم كل زوايا الأمة، نحن أحوج ما نكون لاستعادة روح الزمن الجميل، زمن ملحمة الملاحم، معركة حرب أكتوبر المجيدة، وعنوانها الأوضح -التضامن العربي. فلقد سهل الهوان العربي، على القوى الإقليمية والدولية تحقيق اختراقات واسعة في صفوفنا، بما عمق من الشقاق والفرقة، في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إلى الوحدة والتضامن، واستعادة روح معركة العبور، التي وحدت الصف ومنحت الأمة والإنسان العربي الفرصة والأمل في النهوض والبعث من جديد.

لن نبدأ من الصفر، فما نحتاجه، هو حشد ذاكرتنا التاريخية، وبعث الروح فيما بيننا من أواصر صنعتها حقائق الجغرافيا والتاريخ. ليس علينا في هذه المرحلة، سوى نبش سجلات وملفات جامعة الدول العربية، ونفض ما تراكم عليها من غبار. وعلى رأس هذه الملفات، معاهدة الدفاع العربي المشترك، واتفاقية الأمن القومي العربي الجماعي، وعشرات البرتوكولات والمعاهدات

والاتفاقيات، التي من شأنها أن تحقق التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بين أبناء الأمة الواحدة، لتقف معا، وتشكل سدا منيعا يحول دون أطماع وتدخلات الخارج في شئوننا الخاصة.

وبالطبع فإن كل الأمم والشعوب عانت بطريقة أو بأخرى من انقسامات دينية أو مذهبية أوعرقية، لكن المجتمعات الحية والواعية هي وحدها التي تمكنت من إدارة انقساماتها السياسية والدينية وغيرها بما لا يضر راهنها ومستقبلها، لذلك فالمجتمعات العربية معنية قبل غيرها، للتفكير بجدية في الطريقة المثلى التي تجنب الجميع ويلات التحريض والحروب عبر إدارة حضارية لخلافاتها وانقساماتها .

إننا ندعو المثقفين والعلماء والساسة، إلى التعامل مع ملف وحدة الأمة العربية، ومنع فرقتها وتشتتها، بوصفها من المبادئ الأصيلة، التي تتطلب جهودا متواصلة لتعزيزها وتعميقها في الواقع العربي والإسلامي والدولي المعاصر.

الفصل الثاني

نحو مواجهة شاملة للإرهاب

صمدت مصر طوال تاريخها في وجه الرياح العاتية، وبقيت عصية على التخريب والتقسيم والتجزئة، وبفضل جنودها الأبرار، نعمت بالأمن والاستقرار والسلام. وكان ذلك استثناء، وخارج منطق التأثير والتأثر، خاصة حين تحيط بنا الحرائق من كل الجهات.

لذلك فإن الجريمة الإرهابية القذرة التي وقعت بسيناء، وفقدنا فيها أكثر من ٣٠ شهيدا من رجال الجيش البواسل، تؤكد صعوبة النأي عما يجري من حولنا من أحداث جسام، وأن للجغرافيا أحكامها. فبلادنا في قلب الدنيا وحدودها مفتوحة، وقد أصبحت محاطة من الشرق والغرب والجنوب، بمناطق تشتعل فيها النيران، ويسود فيها الخراب والدمار، وروائح الموت. وقوى التخريب، كما هي عادتها، لا تعتمد المواجهة المباشرة، بل التسلل في أعداد صغيرة محدودة، بما يجعل اكتشافها والتحسب لتخريبها، غاية في الصعوبة. نقول ذلك، مع كل العرفان والامتنان لقواتنا المسلحة، التي أدت دورا بطوليا وهائلا، وقدمت تضحيات كثيرة، بما أسهم في حماية الحدود، ومنع محاولات التخريب، وصان الأرواح والممتلكات في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو.

لكن هناك مؤشرات كثيرة، تقول بأن مصر هي الآن في دائرة الاستهداف. وكانت توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ ٣ يوليو ٢٠١٣، قد قضت بالاستعداد لكل الاحتمالات، ووضعت القوات المسلحة، في سيناء، بشكل خاص، بموجب التوجيهات الرئاسية في حالة تأهب قصوى. وذلك مبعث أمن ورضا من قبل عموم المصريين.

وهناك يقين وثقة بأن حدودنا، عصية على الاختراق، في أية مواجهة عسكرية مباشرة. وليس هناك مكان للمقاربة بين ما جرى في دول عربية أخرى، وبين ما تعيشه مصر ، فوصول تنظيمات داعش والقاعدة بكثافة، إلى دول كاليمن وسوريا والعراق والصومال، هو نتاج انفلات أمني، وضعف لسلطة الدولة، سابق على حضور تنظيمات الإرهاب والتطرف. وفي ظل الفراغ السياسي والأمني، تحدث حالات الاختراق، ومثل ذلك لا ينسحب مطلقا على الأوضاع في بلادنا. والبديل عن ذلك، إن حدث لا سمح الله، ستكون عمليات فردية محدودة، سيتمكن رجال الأمن، كما تمكنوا في السابق، من احتوائها.

على أن ذلك ينبغي أن لا يكون من جانبنا نهاية المطاف، فليس شرطا أن تجري أعمال الإرهاب والتخريب، باستمرار في شكل تسلل من الخارج، فيكون علينا مواجهتها عند الحدود. فأعمال الإرهاب السابقة، كانت تحدث في قلب المدن الرئيسية، في القاهرة

والإسكندرية والجيزة، ومدن أخرى. وقد تكفلت أجهزة الشرطة المصرية، بالتعامل مع ملفات تلك الأحداث، وحققت نجاحات باهرة، حالت دون استمرار أعمال التخريب، خلال الشهور الماضية.

وبالطبع فإن مهمة الأجهزة الأمنية، في مواجهة التطرف والإرهاب، سوف تتواصل بالتأكيد، وستؤدي دورها المعتاد في حماية الأمن والاستقرار بمصر، إلا أن مواجهة وطنية كبرى وشاملة، كهذه التي نقترحها لا ينبغي أن تقتصر على خط واحد، هو المعالجة الأمنية، وتدع بقية الخطوط مكشوفة، فالإرهاب في الأصل، وكما أكدت تجارب جميع الدول التي اكتوت به، ينطلق من فكر التطرف، أفكار تكفر الدولة والمجتمع، ومواجهته، تتطلب نشر التسامح، وقبول الرأي والرأي الآخر، وسد المنافذ على الأفكار التي تروج للتكفير والكراهية.

والواقع أن المواجهة الشاملة للإرهاب، لا ينبغي أن تقتصر على المعالجة الأمنية، التي هي أمر لا بد منه، لصيانة أمن البلاد، بل ينبغي أن تكون على كل المستويات، بحيث نتمكن من سد المنافذ أمام قوى الإرهاب، من التغلغل وسط الشباب، ومحاولة اقتناصهم، وزجهم في محرقتها. وشرط ذلك، تأهيل هؤلاء الشباب، وإيجاد الظروف المناسبة، لعودتهم إلى حضن الوطن، بدلا عن التسكع في الأماكن الموبوءة، بفكر التطرف.

إذن لا بد من أن تتنوع أساليب المواجهة، وأن تتعدد وسائلها،

وتلك مسئولية لا تقتصر على الوزارات المعنية بالشباب وحدها. فنحن في معركة مواجهة، ومعركة وجود، تقتضي وضع كل الطاقات، للانتصار فيها، كل وزارة وكل مؤسسة من موقعها، فضلا عن معرفة مواقع الضعف والخطأ، والمنافذ التي من خلالها يتم التسلل إلى شبابنا.

إن الانتصار لمصر، في هذا المنعطف الخطير، يقتضي تغليب المصلحة القومية العليا، على ما عداها من المصالح الجزئية والفرعية. فلا ترفع راية أخرى غير رايتها، لذلك أعتقد أنه لا مكان في هذه اللحظة، للحزبية أو الفئوية أو الطائفية، فهي أن بقيت ستكون مكمن الداء. ولا قيمة لهذه الأجيال، إلا بدحرها الإرهاب، والانتصار للأمة المصرية. ففي وطننا العزيز، ما يستحق أن ندافع عنه، وأن نستبسل في سبيله، فهل سيكون علينا تأكيد جدارة الانتماء لتراب مصر ؟.

لماذا نحارب الإرهاب ؟

عدت من المكسيك، بعد رحلة استغرقت نحو أسبوعين ، محملا بعبق المحبة والتسامح والإنسانية، منتظرا أن أقرأ كلمة واحدة عن مستقبل الشرق الأوسط في ظل الحرب المستعرة علي الجماعات الإرهابية، لكنني للأسف واجهت الحقيقة الموجعة التي تقول إن منطقتنا العربية تموج بالقتل والتدمير والتخلف الذي لا مناص من مواجهتة مواجهة شاملة واستراتيجية، لأنه لا تفاوض مع التخلف والتطرف والإرهاب، غير أن هذه المواجهة إذا تكللت بالنصر، فإنها تقتل الإرهابي، ولكنها لا تقضي على الإرهاب. لأن أساس مواجهة الإرهاب، ليست في التصدي لأفراده، ولكن وهذا هو الأهم في اقتلاع جذوره. وهي منظومة تعشش في كل زوايا وطننا العربي. وإذا ما استمرت هذه الجذورفي النمو، يصبح عملنا مواجهة للمنتج وليس للمنتج. وتستمر المواجهة طويلا، من غير أن تحقق أهدافها المنشودة، في القضاء نهائيا وإلى الأبد، على هذه الظاهرة المقيتة.

والحقيقة أن مواجهة التخلف والتطرف، ينبغي أن تنطلق من نشرثقافة العلم والنقد، وعمادها رفض الجمود والتأخر، إلى ثقافة التقدم والتحضر. فالمجتمعات الإنسانية، لا تزهو وتزدهر إلا بالعلم، بما يعزز من الإبداع والعطاء. والأفكار لا تأتي صدفة، بل تبنى على

التراكم، والاستفادة من خيرات الآخرين. وقديما قيل إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

وعلى نقيض الأرضية الجامدة للإرهابي، لا بد من التسليم بنسبية الأشياء. إلا فيما يتعلق بالعلاقة مع الخالق وبالمبادئ الإنسانية، التي تسلم بها مختلف المجتمعات البشرية. فليس ما يؤمن به مجتمع بعينه، ويراه ويلتزم به هو اليقين بعينه.

إن المنظومة الفكرية للمتطرف، تجعله يعيش عالما خاصا به، يتسم بالتعصب والعزلة عن المجتمع. فان العالم بالنسبة له، مقسم بشكل حاد، بين كفر وإيمان، والأشياء في هذا التصنيف مقررة سلفا، ليست فقط في الأصول بل حتى في الفروع وصغائر الأمور.

والأمور لا تقف عند هذا الحد. فالتطرف كالتخلف لا يقف عند حد العزلة، وإنما يتحول إلى نهج عدواني شرس. فالضيق بالرأي الآخر، يقود إلى تكفير الدولة والمجتمع. وسيادة رؤية ضيقة متزمتة لمفهوم الجهاد، الذي هو بالأساس تطهير للنفس من أدران التحجر والجمود، فيتحول إلى مناهضة للعلم وللتنمية والتطور، وبناء المستقبل، على أسس عملية وعصرية.

ليست المعضلة إذا، هي في الاختلاف بالأفكار، وليست بين نهجين، نهج منفتح وآخر منغلق، بل في غياب التمسك بجوهر العقيدة الإسلامية، التي هي إبعاد الأذى عن الناس. إن المتطرف يرفض التعايش والسلم الاجتماعي، ويكفر المجتمع، وينتقل بفكرة

الفسطاطين، من مستوى الفكر المعلن إلى الحرب، واستخدام السيارات المفخخة، وتفجير الحافلات والقطارات، ومهاجمة الأسواق، وأماكن التجمعات البشرية. فيكون الضحايا هم العجزة والأطفال.

خصوصا أن فكر التطرف يستند على منهج، ترجع أصوله إلي أبي الأعلى المودودي الذي عاش بالهند، في محيط هندوسي، ورأى أن تشكيل دولة تخص الهنود المسلمين، قبل قيام باكستان، يقتضي العزلة والهجرة من دار الشرك إلى دار الإسلام. كما يبنى الإخواني سيد قطب، في كتابه معالم الطريق، نظريته في حاكمية الله، على ذلك. وليطبقها هذه المرة، في دار الإسلام. فيكفر المسلمين من المصريين، الذين رفضوا مبايعة جماعة الإخوان المسلمين، وينتقل من ذلك إلى تكفير الدولة والمجتمع.

ونتج عن هذه الأفكار المريضة في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد ما عرف بالربيع العربي، تفتيت المجتمعات العربية، وسيادة فوضى لم تشهدها المنطقة، حتى في أحلك العصور. لقد انتفضت الشعوب، في عدد من البلدان العربية، ضد الظلم والاستبداد، ومن أجل قيام أنظمة سياسية جديدة تحقق الحرية والكرامة الإنسانية. ولم يدر في ذهن أكثر المتشائمين، أن التطلع للقضاء على الفساد، والتوجه نحو بناء المستقبل، في عصر، يؤمن بالعلم الحق والقول الحق، سوف ينتهي إلى ما آلت له الأمور، من

حروب أهلية طاحنة، في ليبيا واليمن والعراق وسوريا والسودان والجزائر، ومن محاولات للتخريب وتعكير الأمن في مصر ولبنان وتونس.

من هنا فإن الحرب الشاملة على الإرهاب، إذا وضعت في سياقها الصحيح، فهي حرب عادلة ومشروعة. لأنها مواجهة للفوضى، والتفتيت، وقتل المدنيين، والترويج لثقافة الكراهية، وهي محاولة لإعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية، ولفكرة الحرية، وحرية التعبير، وحرية الرأي والرأي الآخر. والأساس فيها، لكي تنجح هو أن تتزامن بترويج لثقافة العلم والحوار، وتعميم مفهوم المواطنة، وقبول التعايش مع الفكر الآخر.

خندق واحد

تواجه مصر اليوم خطراً حقيقياً وجدياً، يتجسد في المشروع الإرهابي القائم على سفك الدماء وقتل الأبرياء وتخريب الاستقرار والأمن في ربوع الوطن براً وبحراً، لذلك فان مواجهة هذا الخطر، تتطلب تضافر كل الجهود والإمكانيات الرسمية والشعبية، لإنهاء هذا الوباء الذي يهدم ولا يبني، يدمر ولا يعمر.

ومن نافلة القول، نؤكد بداية أن هناك ضرورة وطنية ملحة وعاجلة، لرفع الصوت عالياً ضد هذه الجريمة ومعاقبة كل الفاعلين والمتسببين فيها ومن ورائهم، لأنه لأول مرة في تاريخ وطننا العزيز تستهدف عملية إرهابية قطعا بحرية مصرية، وفي مياه البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بالاستقرار النسبي.. وبالتالي فإن رفع الصوت عالياً، ضد هذه الجريمة، يعد بطريقة أو بأخرى رفضاً صريحاً، ضد كل المحاولات التي تريد تخريب عملية بناء مصر الجديدة.

ومن أجل حماية مصرنا من موجة الإرهاب العاتية التي تضرب جنبات الوطن العربي كله، نحن بحاجة إلى إدانة ورفض كل جرائم الارهاب، والتعامل معها بوصفها خيانة للأمة والوطن، لأنها تمس الوطن كله من أقصاه إلى أقصاه.فهذه الجريمة تؤكد مرة أخرى، أن الإرهاب لا دين ولا مذهب له، وإن تجلبب الإرهابيون بدين أو مذهب..

واقع الحال أن جريمة ساحل دمياط تؤكد كذلك، أن المسافة الفكرية بين فعل الإرهاب والتحريض عليه، مسافة قصيرة، لذلك من الضروري الوقوف بحزم ضد كل من يحرض على العنف والإرهاب، ويدعو إلى إقصاء المختلف معه سواء في الدين أو المذهب أو الموقف السياسي والفكري، لأن صمتنا على المحرضين علي فعل الإرهاب، يعني سماحنا بتأسيس فيالق من الإرهابيين والقتلة، لهذا لا يمكن أن ننجح في محاربة الإرهاب، ونحن نمارس الصمت إزاء عمليات التحريض والتعبئة الاعلامية والاقصاء السياسي في مختلف المواقع والشاشات.

ونحن نقولها بصراحة، أنه بدون محاسبة المحرضين الذين يغذون فكرياً ودينياً فعل الإرهاب، فإن جريمة ساحل دمياط ستتكرر. ونحن هنا لا نقول رجماً بالغيب، وإنما هي من طبائع الأمور، الذي يحرض ويعبئ ويزرع الأحقاد وينشر الفتن والافتراءات ضد الآخرين، فإنه سيحصد العديد من المتحمسين المستعدين لبذل حياتهم في سبيل إفشال موضوع التحريض والتعبئة، لهذا فثمة تكامل تام بين محاربة الإرهابيين والقتلة الفعليين وبين محاربة أهل التحريض الذين ينشرون يوميا الحقد والكراهية ضد الآخرين. ففعل القتل ينبغي أن يدان ويواجه، كما أن التحريض على القتل يجب أن يدان ويواجه.

المهم هنا أيضا، أن هناك حاجة ماسة للعمل المتواصل والسريع

على حماية التعايش والسلم الأهلي بين أبناء الوطن الواحد، عبر تطوير النظام السياسي الجديد، وإثرائه بمشروعات ومبادرات خلاقة وإيجابية. فلا يكفي أن نلعن ظلام العنف والإرهاب، فثمة حاجة إلى بناء قواسم الشراكة والتعايش على المستوى السياسي والحزبي. هذا لأن المجتمعات المفككة لا تستطيع مواجهة خطر الإرهاب، لأن هذا الخطر سيتسلل إلى مجتمعنا من ثقوب التفكك والتفتت، لذلك من الضروري أن نعمل جميعاً في هذه الفترة لتوحيد جبهتنا الداخلية، وإفشال أهداف الإرهابيين والذين يستهدفون بهذه الجريمة وحدتنا وتلاحمنا الوطني الذي عبرت عنه بجلاء ثورة ٣٠ يونيو.

وبطبيعة الحال لا يمكننا كمجتمع مصري أن نواجه خطر الإرهاب والإرهابيين، إلا بتجسير العلاقة بين الدولة والمجتمع.لأن مؤسسة الدولة بوصفها رمز الوحدة الوطنية وحاميتها، تتحمل مسئولية أساسية في مشروع الحرب على الإرهاب. فالدولة وحدها القادرة على إلحاق الهزيمة بالإرهاب والإرهابيين، وأبناء الوطن يتحملون مسئولية إسناد ودعم الدولة في مشروع الحرب على الإرهاب. وفي هذا السياق نقدم شكرنا إلى قواتنا البحرية، التي تمكنت في فترة زمنية وجيزة من التعامل والقبض على عناصر الخلية الإرهابية.

لا بديل إذن عن الدولة في حماية المجتمع والوطن، لأن الدولة وحدها هي القادرة على دحر الإرهاب وتجفيف منابعه الأصلية

والفرعية. من هنا وحتى لا تتكرر جريمة البحر المتوسط، ندعو أبناء الوطن من أقصاه إلى أقصاه، إلى التعامل الجاد مع قيم الشراكة الوطنية لثورة ٣٠ يونيو ومكوناتها، وضرورة الحفاظ على نسيجها السياسي المتعدد، خاصة أن ماتم التعبير عنه خلالها، لم يكن في تقديري تكتيكاً أو من مقتضيات اللحظة، وإنما هو إيمان عميق، بأن الشيء الوحيد الذي يمنع انزلاقنا إلى ما انزلقت إليه المجتمعات الأخرى، هو وحدتنا وتفاهمنا العميق مع بعضنا، ومنع كل عمليات التحريض والتعبئة بين مختلف فئات الشعب، وخصوصا بين مكونات جبهة ٣٠ يونيو.

الإرهاب ونظرية المؤامرة

في ذم حقارة فعل الإرهاب والإرهابيين، ليس هناك من جديد سوى في العناوين والأماكن المتغيرة التي تطالها مخططاتهم القذرة، فقد صار ألم العرب والمسلمين ووجعهم الدائم، هو هذا الخطر الداهم الذي لا خلاص منه إلا بالدم، حتى بت أشعر أننا في هذا الشرق البائس، واقعون لا محالة في محرقة نظرية المؤامرة، فقد شهد يوم الجمعة الماضية عدة جرائم دامية: من مسجد الإمام الصادق في منطقة الصوابر وسط مدينة الكويت، إلى فندق "امبريال" في مدينة سوسة التونسية، ثم الصومال لتوقع مئات الضحايا الأبرياء.

ولا شك أن جرائم الإرهاب هذه، أيا تكن نتائجها، هي مبعث خوف وقلق من الجميع على استقرار وسلامة الوطن، وأمن المواطن. وهي أيضا تستدعي مواجهات وتضحيات، تؤدي في الغالب إلى إزهاق مزيد من الأرواح العزيزة، عدا الجرحى والخسائر الأخرى المادية والمعنوية.

ويقينا أن كل مواطن غيور على مصلحة بلاده ومستقبلها سينظر بعين العطف والتقدير للجهود التي تبذل هنا أو هناك للقضاء على ظاهرة الارهاب والعنف، وبخاصة الدور الكبير والهام

الذي يضطلع به رجال الأمن، في مختلف المناطق والساحات، من أجل توفير الإستقرار وحماية الأعراض والمال، وكسر حاجز الخوف لدى الناس.

لكننا، وكما أشرنا في هذا الفصل، نري أن المواجهة مع الإرهاب ينبغي أن لا تقتصر على خندق واحد، وتدع الخنادق الأخرى مكشوفة دون حراسة، وقابلة للإختراق. بمعنى آخر، فإنه مع تسليمنا بأن الحل الأمني هو أمر لا مفر منه، لكن الإكتفاء به ربما يضعف من قدرة عناصر التخريب على العمل، ويشلها لفترة ما، ولكنه لا يحل المشكلة، ولا يتصدى جذريا لمعالجتها.

ينبغي أن يكون هناك مشروع استراتيجي قومي شامل لمواجهة الإرهاب، يتخطى التشرنق في أوساط النخب المثقفة، ليصبح مشروعا عربيا، يزج بطاقات الشعب كله في المواجهة الشاملة الكبرى للإرهاب.

ولعل من أهم خطوات المعالجة الجذرية لقضية الأمن في وطننا، والتي ينبغي البدء بها، تفكيك ظاهرة الإرهاب، ومعرفة القواعد الفكرية التي يستند عليها، والعناصر المجتمعية التي يزج بها في هذه المحرقة، والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي أدت لتحقيق الإختراق، واستفحال الظاهرة، . ومواجهة ذلك بمشروع وطني، يأخذ في الإعتبار مجمل المعطيات التي يؤدي لها التحليل الموضوعي، الرصين والشجاع.

لقد أشرنا أكثر من مرة في هذا الكتاب، إلى أن مواجهة الإرهاب تقتضي ضرب مرتكزاته الفكرية والثقافية. وضمن تلك المرتكزات، مختلف الأنشطة الإجتماعية السلبية والمؤذية التي نمارسها في مختلف المجالات والميادين. وقلنا إن المرتكزات الفكرية والثقافية لأي مجتمع هي الحاضن الشامل لكل ما يصنعه ويبدعه ذلك المجتمع من الأفكار والأدوات.

ولا شك أن منطقتنا العربية حافلة من جهة، بعوامل الإضطراب واليأس، فهناك ارتباط وجداني عميق وعلاقة لا تنفصل مع الجوار العربي، في فلسطين والعراق وسوريا واليمن والصومال، وليس من جدل في أن كثيرا من الظلم والجور الذي لحق بالقضايا العربية، والتحيز الفاضح وغير العادل من قبل الإدارات الأميركية المختلفة لصالح إسرائيل، قد ألقت جميعها بظلال ثقيلة على أوضاعنا. ومن جهة أخرى فإن القواعد الفكرية للإرهاب، كانت كامنة في أعماقنا وموجودة في سلوكنا ومناهج تفكيرنا، وإن بقيت في السابق عاجزة وغير قادرة على التعبير عن نفسها في ممارسات عنفية، كتلك التي نشهدها الآن.

داعش صناعة أمريكية

بعض ما يكتب هذه الأيام يحمل الشئ ونقيضه، رغم أن الحقائق باتت أكثر وضوحا... ولم يعد هناك مجال لما يمكن التستر عليه بعد أن كشف زيف هؤلاء القتلة العابرين للقارات. فهل يعود ذلك لأنه لا أحد يريد أن يتحدث صراحة عن المخطط الأمريكي الصهيوني... الذي لم يعد خافيا علي أحد؟ خاصة أن يجري في دول الوطن العربي وما يرتكب من إرهاب وجرائم ومحاولات لتفتيت وتقسيم دول المنطقة وانهاك جيوشها وانهاء مؤسساتها يعبر عن مخطط واضح لفرض السيطرة والاستعمار بصورة جديدة ومغايرة عن الاستعمار القديم.

ولاريب في أن الجريمة الغادرة التي ارتكبت علي الساحة الليبية لبعض العمال المصريين انما يؤكد علي مدي ارهاب هذا التنظيم الداعشي ذو اللباس الأمريكي ...وحتي الخنجر الأمريكي ...ذات الأطوال والأجسام والتي لا تخرج عن إطار الفرق الخاصة والمدربة ....كما أن الملابس التي يرتديها الأسري هي ذات الملابس واللون الذي كان يرتديه السجناء في جوانتانامو.

وقد أدلى مؤخرا الجنرال ويليام أودوم، مدير وكالة الأمن الوطنية إبان حكم رونالد ريجان بتصريح قال فيه 'دأبت الولايات

المتحدة على استخدام الإرهاب بأية طريقة، وفي العامين ١٩٧٨ – ٧٩ ١٩م ، كان مجلس الشيوخ يحاول تمرير قانون ضد الإرهاب العالمي، وفي كل نسخة يقدمونها، كان المحامون يعترضون عليه بقولهم: إن هذا سيجعل الولايات المتحدة في حالة مخالفة للقانون.

وخلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، استخدمت وكالة الاستخبارات الأميركية الإخوان المسلمين في مصر كعائق أمام التوسع السوفيتي ومنع انتشار الشيوعية بين العرب. كما قامت الولايات المتحدة بالدعم المكشوف لحركة سركات إسلام الإندونيسية ضد حكم سوكارنو، ودعمت جماعة -إسلامي الباكستانية ضد ذو الفقار علي بوتو وأخيرا وليس آخرا دعمت تنظيم القاعدة.

ولكي لا ننسى فقد أنجبت الولايات المتحدة أسامة بن لادن وأرضعت تنظيمه طوال فترة الثمانينات. وقد نقل عن روبن كوك وزير الخارجية البريطاني الأسبق قوله لمجلس العموم البريطاني أن تنظيم القاعدة هو بلا شك صنيعة وكالات الاستخبارات الغربية. وأوضح كوك أن القاعدة كان بالأصل قاعدة بيانات لآلاف الإسلاميين المتطرفين الذين قامت الاستخباراتالأميركية بتدريبهم والسعودية بتمويلهم لمجابهة الروس في أفغانستان.

وقد ظلت علاقة الولايات المتحدة بالقاعدة تتأرجح ما بين المحبة والكراهية، حسب قيامها بدعم المصالح الأميركية في منطقة معينة أو

عرقلتها. وظلت وزارة الخارجية الأميركية إما في حالة دعم وتمويل أو في حالة هجوم كاسح عليها. وحتى في الوقت الذي كان صناع السياسة الأميركية الخارجية يدعون أنهم يعارضون التطرف الإسلامي فقد كانوا يكتنزونها كسلاح لسياساتهم الخارجية.

وفي نفس السياق، جاء تكوين الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وعلى خطى القاعدة، قامت بقطع رؤوس أمريكيين وغربيين وسلطت أنظار العالم عليها، وهي اليوم تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي بحجم بريطانيا.

ولكي نفهم كيف ظهرت ونمت وكبرت هذه الدولة الإسلامية بهذه السرعة، علينا أن ننظر إلى جذورها المدعومة من قبل أميركا. ففي عام ٢٠٠٣، أدى الاحتلال الأميركي للعراق إلى خلق مناخ ملائم لنشوء الجماعات الإسلامية المتشددة، كالدولة الإسلامية، وكانت الولايات المتحدة قد دمرت الدولة العلمانية التي أوجدها صدام حسين، وأحلوا مكانها إدارة شيعية، وقد انتشرت البطالة في المناطق السنية بسبب رفض الاشتراكية وإغلاق المصانع والافتراض الساذج أن نظام السوق الحرة ستخلق فرصا كثرة للعمل. وتحت نظام الحكم الشيعي المدعوم من الولايات المتحدة، فقد مئات الآلاف وظائفهم وعلى العكس من الأفارقة البيض في دولة جنوب افريقيا الذين سمح لهم بالاحتفاظ بثرواتهم بعد تغير نظام الحكم، فقد جرد المسلمون السنة من ممتلكاتهم ونفوذهم

السياسي، وبدلا من التكامل والوحدة، فقد قامت الولايات المتحدة بإذكاء الانقسام الطائفي وخلقت تربة خصبة لتنظيم القاعدة في العراق الذي تولّد من مشاعر السخط السني.

كان الاسم الأول للدولة الإسلامية هو 'القاعدة في العراق'. وبعد عام ٢٠١٠، توجهت أنظار الجماعة إلى سوريا حيث كان هناك ثلاثة حروب هي: بين الحكومة والثوار وبين إيران والسعودية وبين أميركا وروسيا. وهذه الثالثة هي الحرب الباردة الجديدة جعلت صناع السياسة الخارجية يخاطرون بتسليح الجماعات الإسلامية في سوريا لأن بشار الأسد هو حليف لروسيا، ثم أصبح الوضع محرجا حين تحول كثير من الثوار ضد الأسد إلى هذه الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تسلحت ببنادق أم ١٦ الهجومية الأميركية الصنع وكانت تتباهى بها

إن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تتمحور حول أمرين هما: النفط وإسرائيل، وقد روى الاحتلال الأميركي للعراق الظمأ الأميركي للنفط ولو بشكل جزئي، في حين أن الهجوم الجوي على سوريا وفرض العقوبات الاقتصادية على إيران مرتبطان بإسرائيل. والهدف هو تجريد أعداء إسرائيل المجاورين لها أي حزب الله وحماس من الدعم السوري والإيراني. إن الدولة الإسلامية ليست مجرد أداة إرهابية لتطيح بنظام الحكم في سوريا بل أيضا لممارسة الضغط على إيران.

والواقع إن الولايات المتحدة تستخدم الدولة الإسلامية بثلاثة طرق هي: مهاجمة أعدائها في الشرق الأوسط وذريعة للقوات الأميركية للتدخل في الخارج ومبرر لتوسيع عمليات الاستطلاع والتجسس. ومن خلال التوسعة السريعة في الاستطلاع، فقد استطاعت إدارة أوباما أن توسع صلاحياتها في التجسس في داخل الولايات المتحدة.

لذلك فإن هذه المذابح الارهابية المتفشية في دول المنطقة ، هي هي عمليات القتل الجبانة والتي تتم بذات التكنولوجيا ...وبنفس أدوات القتل وكأنهم ذات الشخوص بلباسهم وأطوالهم ...الأمر الذي يؤكد أن هذا الارهاب مصدره وممول واحد لا غير . والواقع ان استمرار الارهاب ضد دول وشعوب المنطقة وليس أخرها مقتل العمال المصريين في ليبيا والذين تم قتلهم بصورة وحشية.... إنما يؤكد علي أن هذا الارهاب الأسود لا وطن ولا هدف ولا دين له ...وإنما يستهدف محاولة إثارة الرعب والخوف وضرب وزعزعة الأمن والاستقرار داخل دول وشعوب المنطقة.... حتي يسهل السيطرة وتفقد المعنويات وتهتز الثقة والايمان... وهذا لن يكون بفعل اليقظة والوعي والارادة المؤمنة علي أن أرض العرب للعرب .

دروس وتجارب

لسنوات طويلة مضت واجهت مصر، ولاتزال، تفاقماً حادا في عجز ميزانيتها الحكومية، وضغوطاً كبيرة لتطبيق إجراءات التقشف، وإطلاق إصلاحات اقتصادية لضمان الاستفادة من منح وقروض أوروبية وخليجية سخية. أضف إلي ذلك أن هناك ثمة اعترافا واسعا بضرورة إصلاح منظومة دعم الوقود، إلا أن التردد والتخوف من الاضطرابات الشعبية، شكل العائق الأكبر أمام السير قدماً على طريق الإصلاح الاقتصادي .

لكن لا يسعنا أن ننكر أن مسألة رفع الدعم عن الوقود ، وهي في تقديري خطوة جريئة وفعالة، بل كانت ضرورية ولازمة لإنقاذ البلاد والعباد من مصير مجهول، خاصة وأن مخاطر استمرار خداع الشعب وانعدام الشفافية الذي ساد نظام مبارك في علاج هذه المشكلة بالتحديد، وظل يمارسه طوال عقود، كان سيؤدي حتما إلي أن تتحول مصر عاجلا أم آجلا ، إلي دولة فاشلة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معني، وربما تعجز عن الوفاء بوظائفها الرئيسية في مختلف المجالات .

ونحن في الواقع نعرف أنه كان يجري الإبقاء على الدعم في إطار حماية المستهلكين، خصوصاً الفئات الفقيرة والمهمشة، من

تقلّبات الأسعار العالمية. ومع ذلك، لم يحرز الدعم أي نجاح في تحقيق أهدافه لأسباب كثيرة.

هناك أولاً، ارتفاع الكلفة المالية للدعم، ما يقلل حجم الأموال المتاحة لأوجه الإنفاق الأخرى ذات الصلة بالتنمية، ويرهق الموازنة ويرفع مستويات الدين العام.

وثانياً، عدم استهداف محدودي الدخل في صورة جيدة، إذ يستأثر أكثر من ٧٠ في المائة من الشرائح الميسورة بمعظم موازنة دعم الوقود.

ويبرز ثالثاً، حفز الاستهلاك الكثيف وغير الفاعل للطاقة بسبب أسعارها المتدنية. ويتبين رابعاً، أن سياسة الدعم تؤدي إلى تهريب الوقود عبر الحدود للاستفادة من الفروق السعرية مع الدول المجاورة. وبالتالي ينبغي أن تعالَج مسألة رفع الدعم الحكومي للوقود بطريقة تقللّ إلى أدنى حدّ من التأثير في الفئات الضعيفة في المجتمع عبر الاستفادة من تجارب الدول في إصلاحات مماثلة.

ففي البرازيل، مثلاً، اختارت الحكومة سياسةً الرفع التدريجي للدعم بعد المعارضة التي أبدتها المصالح. وبهدف حشد الدعم الشعبي للإصلاحات، التزمت الحكومة بأن يؤدي تخصيص تجارة المنتجات النفطية وتحريرها إلى انخفاض الأسعار وتحسين الخدمات. وبدأت العملية في أوائل تسعينات القرن العشرين بتحرير أسعار المنتجات البترولية التي تستخدمها الشركات. وأعقبت ذلك

عمليات تحرير واسعة النطاق شملت أسعار البنزين والديزل للمستهلك النهائي. واعتمدت البرازيل قسائم شراء الغاز لتعويض الأسر المعوزة عن الزيادة في أسعاره. وتبيّن تجربة البرازيل أن سياسة إصلاح الدعم تنجح عندما يكون الاقتصاد مستقراً، كما تظهر دور البرامج الاجتماعية الموجّهة إلى الفئات الفقيرة في تقليص حجم المعارضة لإصلاح الدعم وتعزيز متانته واستقراره.

وتميزت إستراتيجية إصلاح سياسة الدعم في غانا بإشراف الحكومة على حملة إعلامية واسعة، شملت خطباً عامة لرئيس الجمهورية ووزير المال تشرح منافع الإصلاح وأخطار الاستمرار في سياسة الدعم الشامل. ونشرت الحكومة نتائج آثار رفع الدعم وناقشتها في حوارات متعددة مع مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك النقابات العمالية. وتضمنت الخطة زيادة الحد الأدنى للأجور، وزيادة تمويل برامج الرعاية الصحية في المناطق الفقيرة، والاستثمار في إيصال الكهرباء إلى المناطق الريفية، ونقل المسئولية عن إدارة آلية تحديد الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة إلى هيئة تنظيمية مستقلة عن السياسيين. وتفيد تجربة غانا بأن نجاح الإصلاح يعتمد في شكل حاسم على إرادة سياسية قوية .

على النقيض من التجارب السالفة، أثارت الزيادة الصارخة في أسعار الوقود في إندونيسيا والتي فاقت ١٠٠ في المائة بالنسبة إلى بعض المواد، احتجاجات شعبية واسعة في الأسابيع التي تلت

الإعلان عنها. وساهم الاستياء العام إزاء الفساد السياسي وعدم كفاءة الحكومة في زيادة المعارضة الشعبية للقرار. ولم تُنفذ الحكومة عدداً من برامج التعويض الموجّهة إلى الفقراء التي أعلنت عنها. ونتيجةً لحدة الاحتجاجات الشعبية، تراجعت الحكومة عن معظم الزيادات.

وليس معني هذا أن مهمة إصلاح منظومة دعم الوقود في مصر مستحيلة، لكنها في تقديري تحتاج إلى إعدادٍ محكمٍ، وإلى حشد للتأييد الشعبي عبر تواصل شفافٍ مع كل فئات المجتمع. خصوصا وأن غالبية المصريين قد لا تعارض سياسة رفع الدعم شرط تنفيذه بطريقة مدروسة، وأن يكون تطوير شبكة الحماية الاجتماعية جزءاً من برنامج الإصلاح للتخفيف من تأثيره في الفقراء، مع استعمال جزء من الأموال الموفَّرة لتحسين خدمات التعليم والصحة.

الدولة الفاشلة

التعدد مهما كان نوعه لا يؤدي بالضرورة إلى الفتن والحروب متى وجد ، وبالتالي فإن العروبة الجامعة تحتضن وتحمي ولا تبغي السيطرة.

بعد احتلال العراق وتمزيقه وتقسيم السودان إلي شمال وجنوب، والاجهازعلي دولة عربية كانت تسمى الصومال، شهدت بعض الدول العربية تحركات شعبية واسعة تطالب بإسقاط أنظمة الإستبداد والفساد والتبعية لتبدأ مرحلة التحول الديموقراطي والإصلاحي في الدولة القُطْرية.

ولكن بفعل عوامل خارجية وداخلية متشابكة ومتفاعلة، انطوت مرحلة التحول في طبيعة الأنظمة أو إسقاطها لتبدأ مرحلة إسقاط الدولة القُطْرية وتدميرها.

هذه المرحلة بدأت بتدمير ليبيا، ثم انتقلت إلى اليمن ومنها إلى سوريا وهي مرشحة لمزيد من الفوضى والدمار إلي أكثر من دويلة. فالمراد هو المزيد من التفكيك والتقسيم وتعميم ظاهرة "الدولة الفاشلة" على نطاق عربي واسع. والهدف الإستراتيجي واضح: إفشال أي إمكان وحدوي في الوطن العربي سواء على المستوى القطْري أو على المستوى القومي.

وبسرعة هائلة انزلقت بعض الدول العربية وراء هذا الهدف توهما منها بأنها ستبقى خارج تأثير شظايه وحممه المتطايرة... وها هي بعد أقل مما هو متوقع زمنيا بدأت تعيش في مخاطر هذا الإنزلاق. فالحروب الأهلية والفتن الداخلية، خصوصا متى اتخذت طابعا طائفيا أو مذهبياً، يصعب حصرها في نطاق معين أومحدد داخل جغرافيا موزعة طائفيا ومذهبيا على أقطارها كافّة. فالحدود هنا تصبح حدود الطوائف والمذاهب والإتنيات أو الأقوام لا حدود دول قُطْرية تحظى باعترافات قانونية متبادلة.

ولعل مخاطر نهاية الحدود في دولة "ما بعد سايكس بيكو" والناتجة عن عبور الفتن، تتجاوز أهداف تدمير الدولة القُطْرية إلى تدمير وحدة إنتماء الشعوب العربية إلى عروبة حضارية جامعة وأديان سمحاء وقيم وثقافة وتاريخ ولغة ومصالح ومستقبل وتحديات وجود ودور ورسالة. ومتى انهارت وحدة الإنتماء انهار مشروع النهوض العربي برمته وفي رأس عناوينه الوحدة العربية.

إن أي مشروع قابل للتحقق ينطلق من واقع لا من وهم. الواقع هو الدولة القُطْرية بوضعها الراهن. والوهم هو محاولة تخطّيه أو تجاهله أو عدم الإعتراف به أو اعتباره واقعاً طارئاً في مسيرة الوحدة. فالحقائق التاريخية لا تقبل التأويل خدمة للإيديولوجيا. والحقائق غير الخافية في المجتمعات العربية ومنها حقيقة النزاعات المركبة طائفياً وسياسياً واجتماعياً تعرقل الحراك الشعبي باتجاه الوحدة.وعلي سبيل المثال فأن الحروب الدينية في أوروبا امتدت

لنحو ثلاثين عاماً بين البروتستانت والكاثوليك حتى استقرت وحداتها الوطنية على قاعدة وعي المصالح المشتركة ومبادئ العدالة والحريات وحقوق الإنسان والمواطنة، فكم من الأعوام علينا أن نتظر لإنهاء حروبنا الطائفية ولجعل وحداتنا الوطنية مستقرة؟

يفرض ذلك على جموع الكتاب والمفكرين إعادة التفكير موضوعياً بمصير مشروع الوحدة العربية إنطلاقاً من تكوين رؤية وطنية لإعادة تركيب الدولة القُطْرية بعيداً من فكرة التفرد والتهميش وإيقاع المظلومية على أي مكون سياسي مهما كان حجمه، ومهما كانت عقيدته فمشروع الوحدة العربية لا يتقدم إلاّ من باب الصراع الفكري والسياسي السلمي الديموقراطي.

وعليه، ولعدم سد المنافذ أمام مشروع الوحدة العربية، على المفكرين والمثقفين والشعراء العرب كذلك، أن يقدموا الصورة الإيجابية عن العروبة القائمة على الروابط والمصالح والتطلّعات المشتركة بين أبناء القُطْر الواحد، فالتعدد مهما كان نوعه لا يؤدي بالضرورة إلى الفتن والحروب متى وجد أن العروبة الجامعة تحتضن وتحمي ولا تبغي السيطرة.

هذه في تقديري، هي إحدى سمات العروبة التي يمكن أن توفّر لمشروع الوحدة المناخ الإيجابي للسير به في اتجاه الوحدة العربية الشاملة. وقديما قالوا: عندما تحضر السياسة تحضر الدروس والمقارنات، لأن الأشياء تعرف بأضدادها، وليس بنظائرها.

صور من الماضي والمستقبل

تختلف الشعوب والمجتمعات في مقدار تعلمها من التاريخ. فأوروبا مثلا تعلمت من كوارث صراعاتها في حربين مدمرتين فأقامت اتحادها الذي نراه أمامنا. أما الصهيونية الإسرائيلية فلم تتعلم شيئا من الهولوكوست الذي واجهه اليهود في أوروبا فانقلبت إلى وحش همجي دموي ينشد أناشيد الفرح الحقير في جنازات ضحاياه الفلسطنيين.

فأين نقف نحن العرب في أرض العرب؟ دعنا نستعرض بعضاً من الصور لنتعرف ملامح الجواب.

ما حدث ويحدث اليوم في العراق وسوريا وليبيا واليمن تكرار لمأساة العرب التاريخية بسقوط الأندلس ، وتأكيد على مقولة أن التاريخ يعيد نفسه، صحيح أن هناك اختلافاً واسع المدى بين المأساتين إلا أن الأسباب والعوامل تتشابه وتكاد تكون واحدة وفي مقدمتها الاختلافات الحادة بين القيادات والطمع في الحكم وما جر إليه من تقسيم الدولة الواحدة إلى مجموعة دويلات متصارعة ومتنافسة وتشتيت القوة وتركيزها على "الشقيق" وإهمال العدو كل ذلك كان وراء ما حدث. وهذا كان الدرس الأندلسي بمضاعفاته وما تركه في النفس العربية من جروح مصحوبة بالندم العميق – كان

كافياً لتجنب تكرار المأساة - إلا أن الأطماع والرغبة في التسلط وغياب الحد الأدنى من الولاء للوطن الواحد القوي المتماسك الصامد في وجه العواصف قد أوصلت الأمة والوطن الكبير إلى ما هما عليه الآن من ضعف وهوان.

فلقد نجح الاستعمار القديم في بداية القرن العشرين في تقسيم الوطن العربي إلى دول قطرية في المشرق والمغرب، وفي الجزيرة العربية، والآن يحاول الاستعمار الجديد أن يفتت هذه الدول إلى دويلات طائفية وعرقية ليتمكن من ابتزازها أكثر ومن ضمان الوجود الدائم للكيان الصهيوني الذي تمت صناعته في الأساس للحيلولة دون توحد العرب في دولة واحدة بوصفهم شعباً واحداً متجانس الأصول والأعراف واللغة والتاريخ والجغرافيا.

صحيح أن مرض العرب المزمن يرجع إلي غياب استراتيجية المواجهة، ليس على المستوى العسكري فقط، وإنما على مستوى الحياة وتحدياتها المستمرة بشكل عام، ودائما ما نعتمد رد الفعل أساسا في تحركاتنا وسياساتنا، ولعلنا في عالم عربي ما بعد ثوارات الربيع بتنا في مهب عواصف السياسات الدولية والإقليمية، لأننا لم نرتكز إلى رؤية استراتيجية واضحة ولو في الحد الأدنى، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، ما جعلنا لقمة سائغة للآخرين يوظفوننا بإرادة منا أو من دون إرادة لخدمة مشاريعهم، ويضعوننا في خدمة استراتيجياتهم، بصفتنا منفذين ولسنا فاعلين أو مشاركين.

لقد تحدث ساسة ومسئولون كثر عن ضرورة محاربة الفساد والاستبداد، وهذا شيء مطلوب، لأن وجودهما كان جزءا من المشكلة الأمنية والسياسية العربية، لكننا لم نضع استراتيجية لما بعدهما تجنبنا المنزلق الذي وجدنا أنفسنا فيه اليوم، فقد كانت الحماسة وتنفيذ رغبات الجماهير هي الدافع للمضي قدما علي هذا الطريق، واكتشفنا لاحقا أن الذي وصلنا إليه يدعونا للاستنجاد بالماضي وسياساته المدمرة مرة أخرى، في مفارقة حقيقية تكشف عمق مأزقنا الاستراتيجي، أو غياب الرؤية التي كان يجب أن تحكم تصرفنا، لأننا لم نكن موحدين على هدف سياسي واضح، ولا نمتلك أرضية أمنية قادرة على تحمل العبء الكبير لمرحلة ما بعد الربيع، ولم نبن مؤسسات تستوعب واقعنا الرسمي والشعبي لننهض بالدولة.

وعلي سبيل المثال لا الحصر، الكل يتحدث اليوم عن ضرورة القضاء علي الإرهاب وهو هدف وطني كبير، لأن هذا السرطان إذا ما استمر فسيدمر كل شيء، لكن الشي الذي علينا أن نعرفه، وضروري جدا أن نعرفه، هو ماذا بعد القضاء علي الإرهابيين، أمنيا وسياسيا، وأقصد على المستويين الداخلي والخارجي معا، لأن الاحتفال بالنصر سيخنقه دخان المشاكل العالقة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وربما ستأخذ منا مشاكل أخرى عقدا آخر، قد نجد من يحلها على طريقة دمر حمامك القديم دون أن يملك المال الكافي لشراء غيره فأصبح يبيت في العراء !.

مصيدة العولمة

لم ينحصر التأثير المدمر لانتشار الفساد، خلال عصر مبارك ، في نهب أموال الدولة ومواردها وعدم التوزيع العادل للثروة، بل إن الأخطر من ذلك كان تزاوج السلطة برجال المال والأعمال، وتحولهم إلى شريحة اجتماعية لها ثقافتها ورؤيتها المعولمة ومصالحها المشتركة التي غالباً ما تتناقض مع مصالح غالبية الشعب، وتجلت الانعكاسات الخطيرة لذلك في العديد من القضايا الجوهرية والمصيرية .

وهنا تكفينا الاشارات المتكررة إلي ما وصل إليه التعليم والبحث العلمي من تردي فاق كل وصف ممكن ، حيث تعرضت هوية مصر العربية والإسلامية خلال هذا العصر، إلى عملية تحطيم وتجريف لم يسبق لها مثيل، وذلك بسبب الانسياق وراء مشروع العولمة الأمريكية ، الذي استهدف تحطيم وتدمير كل القوى التي يمكن أن تقف في وجهها، بعد سقوط المنظومة الاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق هيمنتها بصورة مطلقة، كان لا بد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير قوى الرأسمالية المتوحشة لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها ، فكان لا بد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والدينية التي كانت السبب الرئيس للتمسك بهوية المجتمعات، ومن أهمها الثقافة العربية والإيديولوجية الإسلامية.

فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، وكانت هذه الامتدادات كجسر يوصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة.

لذلك واجهت الثقافة المصرية صراعا محتدما بين قوى التقييد والتطرف من جهة، وقوى التجديد والتحديث من جهة ثانية، وقوى الترويض والتهميش من جهة ثالثة، ففي علاقة الثقافة بالماضي نراها في الغالب تغالي في عرضه وتفسيره وتمجيده حينا، وتقع أسيرة لقيوده وإخفاقاته حينا ثانيا ، وتنهل منه دون تجديد أو إبداع أو تطوير حينا ثالثا، أما فيما يتعلق بعلاقتها بالحاضر والمستقبل وما يرافقها من قوى العولمة وتأثيراتها فهي تتعامل معهما في الغالب بتمرد لا عقلاني غير مبرر، وبمحاولات للتجديد والتحديث دون شمولية أو قاعدة فلسفية أو مصداقية اجتماعية ، وكل هذا بالطبع لا يقلل من أهمية الكثير من الأعمال والانتاج الثقافي الذي لم ينجح حتى الآن في بناء الزخم المناسب ، وإيجاد الكتلة اللازمة لتشكيل الفضاء الثقافي المتكامل لإحداث التأثير التغيير المستهدف، وهو التغيير الذي يرتبط بالانفتاح الواعي والتفاعل الايجابي دون الانقطاع عن الجذور والتنازل عن الهوية والخصوصية.

على أن واحدة من أهم مشكلات الثقافة المصرية التي أدت إلى التردي الثقافي خصوصا والتردي الاجتماعي بشكل عام ، هو الازدواجية الثقافية الفاضحة في البنية الثقافية، فهذه الثقافة تشكل مسرحا للفوضى والتناقضات بين الحداثة والمعاصرة، وبين الهوية الوطنية والعالمية وبين الإيمان والعلم، وبين الفكر والممارسة، وبين المبادئ والسلوك، وبين الدين والأخلاق.

وبالتالي فإن الشباب الناشئ في مجتمع يحفل بمثل هذه التناقضات، لا بد من أن يواجه المعاناة القيمية، وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية المدمرة. وفي هذا النظام الثقافي تتصارع شبكة من الاتجاهات والمصالح التي يعوزها الائتلاف ويسودها الاختلاف. فهناك الثقافة التقليدية التي تمجد الماضي وتقدسه، والثقافة الحديثة التي بفعل ازدواجيتها وتناقضها ما بين الأصيل والدخيل، والتراثي والاستهلاكي يعيش الفرد فيها في ضياع شبه تام، لأن زمنها الثقافي بعيد كل البعد عن كينونة الفكر العربي وخصوصيته الحضارية.

إنها ازدواجية فاضحة يعانيها العقل الثقافي المصري إذا جاز التعبير، وهي مؤشر قوي على خلل عميق في بنية هذا العقل العاجز عن إنتاج ثقافته العصرية الخاصّ، وتحوله إلى تركيب هجين من ثقافتين غير منسجمتين، ثقافة نظرية منقولة من الماضي الإسلامي، وأخرى عملية حياتية مأخوذة من الغرب، أي تركيب متناقض بين

ماضوية الفكر وعصرية السلوك.

ولا تتوقف مشكلة الثقافة المصرية عند بنيتها التلفيقية هذه، بل تمتد أيضا إلى وظيفتها إذ أن هذه الثقافة أصبحت أساس التخلف، وأصبح دورها معرقلا لمساعي النهوض الوطني والقومي والتجدّد الفكري والحضاري.

ويقدم المشهد الثقافي المصري دليلا حيا على المرض العضال الذي أصاب اللغة والثقافة والفن. فهنا يبرز الفساد الثقافي واللغوي والموسيقي والدرامي والسينمائي على أشده، وتتحول كل هذه المجالات إلى وسائل لغرس قيم سلبية بالغة الخطورة في عقول الشباب والإجهاز على ما تبقي من الانتماء الوطني والقومي، وخلق نموذج لشخصية مشوهه ومفككة ومقطوعة الجذور ، يسهل تطويعها وقيادتها ، وهذا هو الخطر بعينه.

هناك خيار آخر

الملف الأكثر خطورة، وإلحاحا في مصراليوم، هو وقف انهيار الاقتصاد، وتحسينه، بما ينعكس على مستوى حياة المواطن الكادح الذي يستحق الكثير، فقد صبر، وتحمل ليرى هذا اليوم، الذي يبدأ فيه العمل الكبير.

وبطبيعة الحال فإن العلاج، أي علاج ناجع، يجب أن يستهدف إنهاء أزمات اقتصادية واجتماعية متراكمة، منذ سنوات طويلة، من السياسات الخاطئة والفساد، والمحسوبيات، وغيرها، وبالتالي فإن المسئولية التي يواجهها الرئيس السيسي، وهو مدعوم بثقة الغالبية العظمى من الشعب، في مرحلة لا تحتمل الخطأ، ولا الفشل، ولا اليأس، لأنه بعد ٤ سنوات عانى فيها المصريون الكثير ليصلوا إلى بداية الطريق الصحيح، فلا مكان إلا للنجاح، ولا يمكن القبول تحت أي ظرف بخيار آخر.

نعم الكل في مصر سعيد بنجاح السيسي داخليا وخارجيا ، لأن الإرث العفن لحكم "الجماعة الإرهابية " قد بات من الماضي، "وإن كان لا بد من مواصلة العمل للتطهير الكامل، لأن هذه الجماعة الظلامية، بينت أنها تعمل على النفس الطويل، ولا تستكين للرفض الشعبي بسهولة، فتسعى لإثارة الفوضى، والعنف، والدفع باتجاه الدم، وهو ما رأيناه حتى أسابيع قليلة ماضية، عبر الدفع إلى

تجمعات محظورة، ومحاولات تعطيل الجامعات، والقتل والتعديات بكل أنواعها، والتحالفات مع الجماعات التكفيرية، وبعد الهزيمة الكاسحة التي تعرضت لها، تابعنا كيف تحولت من "فاشية دينية" حاولت ارتهان مصر، لتنتهي بمراهقين يحرقون إطارات في الشوارع. وبالتالي فإن مواجهتها، تحتاج إلى قبضة أمنية حديدية، تضرب بقوة، ويجب أن تصاحبها خطة تنموية، فكرية تنويرية، تعليمية شاملة.

خاصة وأن عقوداً طويلة، من المشكلات الاقتصادية المتراكمة، ، بكل البيروقراطية المستفحلة، قلصت بشكل كبير المفهوم العام حول نسبة الطبقة الوسطى، فأصبح المجتمع في سنواته الأخيرة، وكأنه بين طبقتين ثرية لدرجة "البطر"، وفقيرة زادات أعدادها، وهو ما أدى في النهاية، لانفجار الغضب الشعبي، ونزول الملايين إلى الشوارع، بعد أن بلغ بهم الأمر حداً لم يعد يحتمل، وباتت كل خطط الإنقاذ، عاجزة عن ترميم الانشقاقات الكبيرة حيال الوضع المعيشي، بل بات كل طرح يبدو خارج زمانه.

أما الخيار الآخر الذي طرحه الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الاحتفال بتخرج دفعات جديدة من ضباط الكلية الحربية ، فهو عندما قال، سأتنازل عن نصف مرتبي ونصف ثروتي لصالح مصر، وإنه أعاد الموزانة العامة للحكومة ورفض التصديق عليها كي لا تتحمل الأجيال المقبلة كل تلك الديون، وبالتالي فإن الخطط

التي سيتم الاعتماد عليها، ستحدث الفروق خلال عامين، وهوَ كلام واقعي، يؤسس للخروج من الأزمات إلى مراحل التعافي، ويعكس تشخيصاً كبيراً للأزمات والحلول، وليس كلاماً ارتجالياً كما فعل غيره.

ولأن هذه المرحلة من تاريخ مصر ، تقتضي الواقعية والشفافية المطلقة، فالأزمات لا تحل بالحماس، ولا أحد ينتظر نقلة نوعية بين ليلة وضحاها، لذلك فإن الآلية التي يقترحها الرئيس تحتاج خططاً قابلة للتحقيق، وبرامج وفق جداول زمنية ومتابعة حثيثة. خاصة وأن كل مواطن في مصر سيكون في موقع المسئولية، كونه يواكب، ويحمل دوراً، في فترة دقيقة جداً، فالشعب الذي يعتبر الأصل والهدف في ظل أي إنجاز تقوم به الحكومة ، يراقب عن كثب ويواكب كل إجراء، وهو الذي أثبت استعداده للتحمل والصبر والمثابرة والتصميم، لتستعيد مصر دورها العربي والإسلامي الرائد، هذا الدور الذي سينعكس على الجميع .

بذلك نمضي بخطي ثابتة نحو الخطوة الثالثة في خارطة المستقبل، وهي الانتخابات البرلمانية، آخر مراحل التأسيس للجمهورية الجديدة، والتي قد تنتج حكومة تأخذ في اعتبارها كل ماذكر، وخصوصا وأن جميع هذه الأهداف، هي وطنية بامتياز، تقتضي التكاتف بين كل الأطياف الفاعلة على الساحة السياسية في مصر، بما فيها المعارضة، حيث العناوين واحدة وهي، العيش

الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية، والنجاح سيكون أكيداً، طالما كان الهدف الأسمى دائماً...مصر.

من هنا يصبح من الضروري أن يتم تخفيض مستويات البطالة فيه كما الفساد، وطبعاً الفقر الذي يعتبر العامل الأقوى وراء تفجر هذه الثورة، فأكثر من ٥٠ في المائة من المصريين يعيشون بدولار أو دولارين في اليوم، وهذا يعني أن نصف الشعب ليس لديه القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية المتمثلة في المأكل والمشرب والمسكن.

هذا علي الرغم من أنه لا توجد عصا سحرية في الاقتصاد تجعل المواطن يشعر بسرعة بمكتسبات الثورة، ولكن على المدى البعيد يمكن أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة، ويمكن إن يتحقق ذلك خلال السنوات الخمس القادمة. وهذا بدوره يتطلب اتخاذ إجراءات مالية إصلاحية شاملة تعمل علي تدوير الموارد المتاحة لصالح الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب الدخول الأقل من الطبقة المتوسطة، تحقق موارد إضافية بنحو ١٣٠ مليار جنيه خلال العام المالي الحالي. بحيث يتحمل الأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة العبء الأعظم منها في إطار سياسة لحفز النشاط الاقتصادي، إضافة إلي إقرار سياسات توزيع أكثر عدالة للدخول وللفوائض المحققة في الاقتصاد مع التزام قاطع من الدولة بتوفير الحماية للطبقات الفقيرة والأولي بالرعاية والاهتمام بهم وبأولادهم من خلال برامج موجهة لخدمتهم.

كل ذلك يتطلب في رأيي، من الحكومة المصرية، أن تستخدم كل أدوات السياسة المالية من أجل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام ، بما يخدم إنجاز العدالة الاجتماعية الحقيقية، ويؤدي إلي إحداث نقلة نوعية في مستوي التنمية ومعيشة المواطنين.إضافة إلي الحرص علي الاستجابة الجادة لمطالب تحسين الخدمات العامة وتوفيرها بكرامة للمواطنين. والالتزام بالاستحقاقات الدستورية الخاصة بزيادة الإنفاق العام علي الصحة والتعليم والبحث العلمي بنحو ١٢٠ - ١٤٠ مليار إضافية عن المستوي الحالي للإنفاق علي هذه القطاعات. وذلك علي مدي السنوات الثلاث القادمة.

تبقي مسألة مهمه، وهي ضرورة أن نأخذ في الأعتبار أهمية مشاركة الجميع في وضع خطط وبرامج الإصلاح وتنفيذها، ليتحمل كل في موقعه، مسئوليته ويؤدي واجبه الوطني المفروض عليه.

وقديما قال الشاعر :

(و...لا يخدعنك هتاف القوم بالوطن / فالقوم في السر غير القوم في العلن)

الفصل الثالث

مخطط بناء مصر الجديدة

لا أبالغ إذا قلت إن السؤال المحوري، الذي يشغل بال غالبية الباحثين والمثقفين، ويؤرق عقولهم ويقض مضاجعهم هو :هل ستتمكن الأمة المصرية من الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي الخطير الذي تواجهه، بعد اقرار دستور "ثورة ٢٥ يناير _٣٠ يونيو"، وهل المصريون قادرون علي مواجهة ركام الفساد والخراب الذي خلفه نظام مبارك أم سيفشلون ؟

ومع أن الإجابة علي هذا التساؤل، سوف تكون حماسية وعاطفية، إلي حد أن الألسنة ستلهج بالقول : نعم ...نستطيع نحن المصريون الإنتصار، غير أنها في ظني ، إجابة تتذرع في واقع الأمر بحقائق التاريخ المصري، وأعني بذلك تجربتي النهضة أبان عصري محمد علي وجمال عبد الناصر من ناحية ، ومن ناحية أخري تستند إلي تجارب بعض الأمم شرقا وغربا ، تلك التي مرت بظروف مشابهة لما لدينا في مصرمن قضايا ومشكلات متراكمة منذ سنوات ، لا تبدأ بالفقر والبطالة ، ولا تنتهي بالتخلف والتبعية الأقتصادية والسياسية ، بل إن بعض تلك التجارب الناجحة قد حيكت ضدها مؤامرات داخلية وخارجية، بدعوي حماية حقوق

الإنسان والحريات تارة، أو نتيجة عدم الرضوخ للإملاءات الغربية والأمريكية تارة أخري ؟.

لكن الرهان علي أن الأمة المصرية، تستطيع الانتصار والانجاز، بل والمضي قدما نحو هذا المستقبل، رغم كل هذه المخاطر والمعوقات التي تفوق الخيال والوصف، يتطلب في رأي العديد من الخبراء، توافر شرطين أساسيين ولازمين ، أولهما: ضرورة توحد المصريين "كل المصريين" دون استثناء، علي مجموعة واضحة ومحددة من الأهداف والبرامج العملية والعلمية، وفي شتي المجالات الأقتصادية والتعليمية والبحثية والزراعية والصناعية وغيرها، برامج وخطط، لا تهول ولا تهون من حجم المخاطر المحدقة والمشكلات المتفاقمة التي طالت علي نحو كارثي، كافة المؤسسات والمجالات.

أما الشرط الثاني والذي بدونه لايمكننا التسليم بأن الأمة المصرية تسير علي الطريق السليم، وهو ضرورة توصيف كل مشكلة أوقضية تعاني منها البلاد، التوصيف السليم ، حتي يمكننا وضع الروشتة أو الأدوية المناسبة لعلاجها علاجا جذريا، فضلا عن أهمية اختيار العناصر الشابة التي تتميز بالكفاءة والاخلاص، والقادرة علي خلق الحلول المبدعة، من خلال استخدام التكنولوجية الجديدة من أجل القضاء علي أسباب نشأتها أو ظروف تفاقمها.

أيضا، فأنه لانجاز كل هذا، يجب أن تتوافر الشروط أوالظروف الملائمة لكي تبدأ مصر سلوك الطريق الصعب نحو

المستقبل ، ومعرفة التكلفة الواجب دفعها دما وعرقا، للإنتقال من التخلف إلي التقدم ومن التبعية إلي الأستقلال وألخ... ثم إن هناك سؤال لازم وضروري جدا في هذه اللحظة من تاريخ مصر ومنطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لتغيرات جيوسياسية خطيرة ومؤلمة وهو :هل يمكننا القضاء على كل مظاهر العمالة والسقوط التي طالت مختلف المجالات العلمية والأقتصادية والبحثية تقريبا، حتي ينهض هذا الوطن عزيزا وكريما ؟

وبدون إطالة، فإننا نرمي في هذه الورقة إلي دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، إلي تبني عدة أفكار أو بالأحري مجموعة مشروعات قومية، نري أنه من الممكن أن تتكاتف من حولها كل القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وأقترح بداية أن يكون رمز هذا الأفكار أو المشروعات التي سنعرضها بشئ من التفصيل فيما يلي، هو (٢٠٢٠): بمعني أن الهدف الذي نسعي لتحقيقه هو أن تصبح مصر الدولة العشرون عام (٢٠)، وأن يتركز مشروعنا نحن المصريون المعاصرون، خلال هذه الفترة ، حول السعي إلي مضاعفة الدخل القومي للبلاد إلي حوالي خمس مرات، بحيث يصل إلي ستة تريليونا من الجنيهات، (ما يعادل تريليون $)، وبالتالي يرتفع مستوى دخل المواطن فعليا نحو خمسة أضعاف دخله الحالي.

وفي ظني أنه لكي يمكننا إنجاز هذه الأهداف، يجب بداية أن يكون معدل النمو السنوي المستهدف بين (١٤ – ١٧ ٪)، بشرط

أن يكون النمو شاملا: "صناعيا، زراعيا، تعدينيا، خدميا، دفاعيا، وأمنيا"، فضلا عن ضرورة أن يصبح التعليم مصريا خالصا، وأن نعتمد كلية على الطاقات الوطنية، مع امكانية الاستعانة بالخبراء الأجانب في أضيق الحدود، أو في حالات الضرورة القصوى، وبالتالي يكون العمق الصناعي كافيا لتحقيق الاستقلال الوطني المنشود.

ومعلوم أنه لتحقيق هذا المشروع أو المشروعات المقترحة ، فإن الأمر يتطلب قبل كل شئ ، إجراء الدراسات العلمية الجادة والمفصلة، لكل عنصر من عناصرها ، والتي أتصور أن ترتكز علي ما يلي:

١ - القيام بأبحاث عسكرية وأمنية لبناء منظومات دفاعية وأمنية متكاملة مع الاستعانة بالخبرات السابقة من المتخصصين في المنظومات الدفاعية والأمنية. وتشمل تلك المنظومات على الطائرات المقاتلة، وخاصة أنظمة الـ (Avionics)، والصواريخ الموجهة من كافة الاستخدامات (بحرية وجوية ودفاع جوي وبرية (مضادة للدروع)، والمدافع ذاتية الحركة، والدبابات، والطوربيدات، والغواصات، ولنشات الصواريخ، أنظمة القيادة والسيطرة لهيئة العمليات والقيادة العامة والدفاع الجوي، وأنظمة ميكنة الفتح الاستراتيجي، (Remote Pilot Vehichle (RPV)).

ومن الواجب هنا التذكير بما وصلت إليه كل من إسرائيل

وإيران، في هذا المجال علي سبيل المثال، خصوصا إذا أدركنا حقيقة أن المعدات العسكرية المتقدمة التي نقوم بشرائها من الغرب، تتحول في العمليات العسكرية إلى قطع من الحديد الصدئ، أو كمن أصابه مس من الجن -بحسب أحد الخبراء العسكريين -، إضافة إلي أن إنتاج المعدات العسكرية يتطلب أن يتوازي بعمق صناعي حقيقي يكرس الاستقلال المنشود ، علما بأن البلهاء فقط، هم الذين يشترون الأنظمة الإليكترونية المتقدمة باهظة الثمن، غالية التكلفة، فيصبحون كمن يشتري الذئاب لحماية الغنم.

٢ - تقوم الكلية الفنية العسكرية باستقبال أعداد كبيرة من أوائل الجمهورية في الثانوية العامة (أكثر من ٥٠٠ سنويا) لتوفير القدرات البشرية الضرورية للنهضة البحثية والصناعية في مجال المنظومات الدفاعية.

٣ - التركيز على التشغيل الكثيف والعمق الصناعي المحلي، يتم اختيار اثنين أو ثلاث من مصانع السيارات العالمية من أجل تصنيع السيارة المصرية بعمق صناعي حقيقي، يكرس الاستقلال المنشود.

ويتم تطبيق نفس المبدأ على: -

أ - الجرارات، والماكينات الزراعية

ب - الأوتوبيسات

ج - الأجهزة المنزلية من تليفزيونات، وثلاجات، وغسالات، وسخانات، وأجهزة تكييف، بوتاجازات، وخلاطات، ومراوح، وشفاطات، وغير ذلك.

د - أجهزة الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية مثل (Receivers) والأطباق ومستلزماتها الميكانيكية والكهربية.

٤ - تحويل ما يسمى، بمصانع السيارات في مصر إلى ورش للصيانة.

ومن المهم هنا التأكيد علي ضرورة أن تتمحور استراتيجية صناعة السيارات في مصر حول ما يلي: -

أ - اختيار شركتين من الشركات العالمية من قارتين مختلفتين لتستثمرا في صناعة سيارة مصرية بنسبة لا تقل عن (٨٠ ٪) خلال ثلاث سنوات، على أن ترتفع نسبة التصنيع إلى (٩٥ ٪) على الأقل خلال خمس سنوات من بدء المشروع.

ب - يجب أن تكون نسب التصنيع حقيقية ومعتمدة من خبراء صناعة السيارات بالكلية الفنية العسكرية وكليات الهندسة بجامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية.

ج - تشمل المرحلة الأولى (خلال ثلاث سنوات) على إنتاج

- (Engine, Gear Box, Chassis, Axes, Cooling System)
- (Suspension Sysstems, Shock Absorbers, Driving Systems)
- (Body, Brake Systems, Fueling Systems, Chairs, Glasses, Batteries, Tires)

د – اختيار موقعين بالصحراء على بعد (٧٥ كيلو متر) من القاهرة ليكونا مدينتين متكاملتين للشركتين المختارتين. بحيث لا تقل مساحة كل مدينة عن (مائتي ألف فدان) أي (أكثر من ثمانمائة مليون متر مربع) أي (٤٢ × ٢١ كيلو متر مربع)، لكي تستوعب خطوط الإنتاج، والمصانع المغذية، والمبيعات، وورش الصيانة والإصلاح، ومراكز الأبحاث والتطوير، ومواقع الإدارة والمدينة السكنية، والمدارس والمستشفيات والمعاهد العليا الصناعية .

هـ – أن يكون محور الصعيد الجديد وطريق الواحات، مناطق محتملة للمدينتين الجديدتين لصناعة السيارات.

و – تزويد المدينتين المختارتين بالمرافق الكاملة (مياه، صرف صحي، كهرباء، غاز طبيعي، تليفونات).

ز – تكون مشاركة الدولة في المشروع بنسبة (٤٩ ٪) عن طريق ثمن الأرض وتكلفة توصيل المرافق

وإنشاء شبكات الطرق ومساكن الخدمات والإدارة ومدينة للعاملين بالمشروع، .

ح - يكون اختيار الشركتين بناء على كفاءة السيارة المزمع تصنيعها، فضلا عن عمق التصنيع والاستخدام للخامات المحلية وإنشاء صناعات مغذية، التشغيل للمصريين، الفترة الزمنية للتنفيذ، ثمن السيارة النهائي، نظم وتكلفة الصيانة والإصلاح، الاستثمارات المنفذة، نظم الأبحاث والتطوير، نظم التدريب للفنيين المصريين، وكذلك إنشاء معاهد تكنولوجية عليا متخصصة في تصميم وبناء وتطوير صناعة وصيانة وإصلاح السيارات، وإنشاء مدارس صناعية متخصصة في صناعة وصيانة وإصلاح السيارات، استهلاك السيارة من الوقود.

ط - إنهاء مهزلة الـ (١٦) ورشة التي تعمل فيما يسمى بصناعة السيارات مع بدء الإنتاج الكمي للسيارة المصرية، يمكن استخدام النافع من تلك الورش في مشروع صناعة السيارة المصرية، ويتحول الباقي للصيانة والإصلاح.

ي - يقل ثمن السيارة النهائي عن (أو على الأكثر يساوي) ثمنها في بلد المنشأ، ولا يزيد السعر

سنويا عن (٤ ٪) لمدة خمس سنوات، وهذا يعني بالطبع، أن ثمن السيارة المصنعة محليا (سيقل عن) (أو يساوي) نصف الأسعار السائدة حاليا لنظيراتها.

ك - تستمر الشركتان المختارتان في العمل في مصر، منفردتين لمدة لا تزيد عن خمس سنوات من بدء الإنتاج الكمي ، وبما لايزيد عن ثماني سنوات من بدء المشروع.

ل - تنتج كل شركة من الشركتين المختارتين ما لا يقل عن مائة ألف سيارة سنويا (سيارةٌ كل خمس دقائق و(١٥) ثانية) للوفاء بكامل احتياجات السوق المصري وتصدير الفائض.

م - تنشىء كل شركة من الشركتين المختارتين نظاما متكاملا في كافة أنحاء مصر للصيانة والإصلاح بأسعار مناسبة.

ن - إنشاء شبكة سريعة من الطرق البرية بين المدينتين الجديدتين لصناعة السيارات والموانى الرئيسية، وعواصم المحافظات الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية والتي ستمثل الأسواق المحتملة للسيارة المصرية الجديدة.

س - رفع الجمارك وضريبة المبيعات على السيارات المستوردة من الخارج، وتخصيص نسبة محترمة من هذا الدخل لتطوير صناعة السيارات.

ع - استخدام الـ (Robots) في أضيق الحدود، وفي حالات الضرورة القصوى.

ف - استخدام الـ (Electronic & Digital Systems) في أضيق الحدود ، وفي حالات الضرورة القصوى.

ص - تشتمل المدينتان الجديدتين لصناعة السيارات على مراكز للتدريب على مهن صناعة وصيانة وإصلاح السيارات.

ق - كما يجب أن تشتمل المدينتين الجديدتين لصناعة السيارات على مدارس صناعية متخصصة في صناعة وصيانة وإصلاح السيارات.

ر - تشتمل المدينتان الجديدتان لصناعة السيارات على معاهد تكنولوجية عليا متخصصة في تصميم وبناء وتطوير صناعة وصيانة وإصلاح السيارات.

ش - الالتزام بتطوير السيارة المصرية بحيث يتطور الشكل كل عشر سنوات ويتطور المحرك كل خمس سنوات، على أن يقوم المصريون (بمساندة الشركة المختارة) خلال ثماني سنوات من بدء المشروع (من

توقيع العقد) بتصميم وبناء خطوط إنتاج معتمدة على الـ (Robots) و(Electronic & Digital Systems).

ت - الالتزام بتوفير قطع الغيار وورش الصيانة والإصلاح لأي سيارة منتجة لخمسين سنة على الأقل من سنة إنتاجها.

ث - تكون سعة محرك السيارات المنتجة (١١٠٠، ١٣٠٠، ١٥٠٠ CC)، ويمكن الاقتصار على محركين فقط بسعة (١١٠٠، ١٣٠٠ CC) ليتسنى استخدام شاسيه واحد وجسم واحد.

خ - الهدف هو إنشاء مدينتين لإنتاج السيارة المصرية بحيث تنتج سيارةٌ من كل مدينة (كل خمس دقائق و(١٥) ثانية)، علي أن يكون العمل (٢٤) ساعة يوميا طوال أيام السنة بلا انقطاع.

ذ - أيضا يكون الهدف هو إنشاء مدينتين لإنتاج السيارة المصرية بحيث يدخل كل مدينة مواد خام (حديد، ألومونيوم، بلاستيك، أسلاك، سيليكا، نيكل، رمل، قماش، جلود، أقطان، ....) وتخرج منها سياراتٌ رائعةٌ.

ض - اختيار شركة واحدة من أوروبا (من ألمانيا أو فرنسا أو إيطاليا.

ظ - اختيار شركة واحدة من آسيا (من اليابان أو كوريا الجنوبية أو الصين، مع تنفيذ هذا المشروع والعشرات من أمثاله بنفس الفكر، ستؤول البطالة إلى الصفر.

٥ - استرداد الأراضي الزراعية التي لم يستثمر فيها للزراعة، وتوزيعها على الشباب من أبناء الفلاحين الذين يجيدون الزراعة، مع وضع نظام لمساندة الشباب ليتمكنوا من الزراعة.

٦ - التخطيط للاكتفاء الذاتي من الغذاء في خلال خمس سنوات.

٧ - زراعة الساحل الشمالي وشمال سيناء والوادي الجديد وودیانهم بالقمح والشعير والزيتون والنخيل والنبتات الطبية والخضر والفاكهة على مياه الأمطار والمياه الجوفية، في إطار خطة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إضافة إلي التصنيع الكامل للمنتجات الزراعية (مثل القطن والخضر والفاكهة) وذلك من أجل رفع القيمة المضافة لها لأقصى درجة ممكنة. وكذلك الانتفاع بالمخلفات الزراعية وإعادة تدويرها، وفي مقدمتها قش الأرز.

٨ - التوسع إلى أقصى درجة ممكنة في الاستثمارات الصناعية والزراعية والتعدينية في سيناء، مع توطين أبناء

وأحفاد أبطال حرب أكتوبر المجيدة في تلك المشاريع.

٩ - تجميع الأراضي الزراعية في الوادي القديم حتي يمكننا تطوير منظومة الري من الري بالغمر إلى الري المحوري وبالرش وبالتنقيط لتوفير المياه لزراعة عشرين مليون فدان على الأقل.

١٠ - التوقف تماما عن منظومة الهلس اللاوطني في ضخ استثمارات بمئات المليارات لاقامة المشروعات السياحية ، والتي جلبت الخراب والهلاك للشعب المغلوب على أمره. ترى هل كانت تلك المنتجعات الضخمة الفخمة جزءا من منظومة (Logistic Support System) للقوات التي خطط لها لتغزو مصر ؟.

والحقيقة أن مصر كانت على رأس الدول التي تقرر غزوها في إطار خطة صهيونية غربية متكاملة لاحتلال الأرض العربية ، والتي بدأت باحتلال دول الخليج النفطية بأموال العرب، عجبي وحزني، فقد تم احتلال العراق، ولولا الفشل الأمريكي الذريع في العراق لكانت تلك الخطة قد تواصلت ووصل إلينا الـ(Marines) في عقر دارنا، إلا أن الخطة لم تلغ تماما ، ولكنها أجلت لوقت مناسب سوف يأتي ويكون مواتيا للغرب والصهاينة لاحتلال الأرض العربية كلها، أوعلى الأقل النافع منها.

١١ - التفاوض مع أوروبا وأمريكا لتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بصورة تفضيلية مع إلغاء اتفاقية الكويز (QIZ) مع العدو الإسرائيلي.

١٢ - تجريم الدروس الخصوصية وإنهاء أي نشاط تعليمي خارج المؤسسات التعليمية الشرعية. اضافة الي غلق كل مراكز (Centers) الدروس الخصوصية مع تغليظ العقوبة على من يمارس هذا النشاط الإجرامي المدمر للوطن. وفي نفس الوقت يتم تفعيل وتنشيط مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية والخاصة بحيث تقتصر على الطلبة الضعفاء الذين يحتاجون لذلك بناء على توصية من المدرس المختص.

١٣ - إلغاء جميع أنواع التعليم الأجنبي في مصر، مثل الـ (International Schools) والجامعات الأجنبية مثل AUC)) والجامعة البريطانية والألمانية والفرنسية، وتحويل كل تلك المدارس والجامعات لمدارس وجامعات وطنية لأوائل الجمهورية. علي أن تكون المناهج التعليمية في المدارس والجامعات مساوية إن لم تتفوق على المناهج المرموقة في أرقى المدارس والجامعات العالمية، مع ما يستتبع ذلك من تأهيل المدرس والأستاذ وتطوير المدارس والجامعات والكتب المدرسية والجامعية.

١٤ - الاقتصار على مدارس اللغات القومية والتجريبية.

١٥ - اختيار عمداء الكليات ورؤساء الجامعات من بين ثلاثة أساتذة يختارهم مجلس الكلية أو مجلس الجامعة. علي أن يترشح من يحصل على تزكية (١٥) ٪ من أعضاء المجلس على أن برشح كل عضو واحدا فقط، ويكون الاختيار من بين الحاصلين على أكثر من (٢٥) ٪ من الأصوات إلا إذا حصل أحد المرشحين على (٦٠) ٪ فأكثر من الأصوات.

١٦ - اعادة المدارس والمعاهد العليا الخاصة التي أنشأت وأدعى أصحابها أنهم لاينشدون الربح إلى الدولة ، بعد أن يدفع لأصحابها ما استثمروه في تلك المنشآت، ثم يتم خصم كل الأرباح والضرائب. كما يجب أن تعود هذه المدارس لوزارة التربية والتعليم والمعاهد العليا للجامعات لتتحول لاحقا، بعد تخريج ما بها من طلاب لا يستحقون تعليما عاليا، إلى كليات جامعية مرموقة.

١٧ - الطلاب الملتحقون بالكليات الجامعية الحكومية خارج مكتب التنسيق ينتظمون في منظومة التعليم المعتادة وتؤول المدرجات والمعامل المكيفة الفخمة إلى منظومة التعليم المتاحة لكل الطلاب.

١٨ - توحيد مواد اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية في جميع مدارس الجمهورية، علي تعادل مناهج العلوم والرياضيات (إن لم تتفوق على) المناهج في أرقى مدارس الدنيا.

١٩ - اختيار اثنين أو ثلاث من مصانع الأجهزة الرقمية العالمية لتصنيع أنظمة رقمية مصرية بعمق صناعي حقيقي لتحقيق الاستقلال المنشود لتصنيع أنظمة رقمية مصرية يمكن تطويرها مصريا بصورة مستقلة. ويشمل ذلك صناعات الحاسبات الشخصية والمحمولة والخادمات (Servers) وأجهزة شبكات الحاسبات من (FireWalls) و(Hubs) و(Routers) والسنترالات الرقمية، وفي إطار ذلك يتم إنشاء صناعة وطنية للـ (Integrated Circuiys) (ICs) لتكون سندا لمنظومة الصناعات الدفاعية.

٢٠ - إنشاء شركات وطنية عملاقة لبناء وتطوير أنظمة قواعد البيانات والمواقع على (Internet) وما يتعلق بكل هذا من تطبيقات. كما يمنع منعا باتا شراء أنظمة غير مصرية.

٢١ - تحديد الحيز المساحي للقبائل والبدو من أهل سيناء.

٢٢ - تمليك أبناء وأحفاد أبطال حرب أكتوبر المجيدة للأراضي الصالحة للزراعة في سيناء، فهم أحق الناس بتملك الأرض التي تحررت بدماء آبائهم وأجدادهم.

٢٣ - تجريم الواسطة لتصل إلى الأشغال الشاقة في حالة سلب مواطن حقا لصالح غير مستحق.

٢٤ - امتلاك منظومة دورة الوقود النووي كاملة وتصنيع المعدات المتعلقة بها، مثل وحدات الطرد المركزي.

٢٥ - الإسراع في البرنامج النووي المصري لتوليد الطاقة الكهربية مع التركيز على التعلم وامتلاك الـ (Know How).

٢٦ - امتلاك قدرات إنتاج قنابل نووية وهيدروجينية، دون إنتاجها، بحيث يمكن إنتاج تلك القنابل في غضون بضعة أيام معدودة.

٢٧ - الاستفادة من الخبرات (النائمة) في أقسام الرياضيات والطبيعة في البرنامج النووي المصري.

٢٨ - التنقيب عن اليورانيوم الخام ، وخاصة في منطقة فوسفات أبي طرطور.

٢٩ - البحث في أمر الروس الذين أتوا بمعدات ضخمة للحفر في أعماق منطقة فوسفات أبي طرطور بينما الفوسفات في كل مناجم الفوسفات في العالم يكون سطحيا. فلقد شحن الروس الفوسفات الخام من منطقة فوسفات أبي طرطور إلى روسيا مباشرة بينما تتم، في الأحوال الطبيعية، عمليات التنقية في موقع المنجم: فهل كان الروس يشحنون اليورانيوم ويدفعون لنا ثمنه على أنه فوسفات؟. لأنه من المعروف أن اليورانيوم قد يتواجد في بعض مناجم الفوسفات.

٣٠ - إنتاج الـ (Silicon Rods) من عروق الـ (Silica) الموجودة بأرض سيناء ومنع تصديرها لإسرائيل. يأعد الـ (Silicon Rods) عصب صناعة الـ (Integrated) (ICs Circuiys).

٣١ - إنشاء محاور طولية وعرضية للتنمية في سيناء والصحراء الغربية والشرقية. والحذر كل الحذر من مقترحات الـ(CIA) والبنتاجون التي يروج لها جماعةٌ من العملاء والخونة الذين يريدون أن ننشىء محاور بأموال الفقراء من الشعب المصري، فتكون بالتالي محورا للفتح الاستراتيجي للقوات الأمريكية، حين تقرر غزو الوطن، فيسهل نزول القوات الأمريكية إلي ميناء العلمين على البحر المتوسط ، وعلى ميناء سفاجة بالبحر الأحمر، ثم تندفع القوات الغازية على المحاور الطولية والعرضية التي أنشأناها بأموالنا، لفتحتل كل مصر في ساعات (في أقل من يوم واحد). وكل ذلك تم في غيبوبة من الدولة أو بعلمها، حيث أنشئ فرع من هذا المحور الاستراتيجي لتتمكن القوات الغازية من التحرك إلى صعيد مصر واحتلاله في يوم واحد علي الأكثر.

٣٢ - الاستعانة بالدراسات التي قامت بها مراكز البحوث المصرية، مثل مركز بحوث الصحراء وهيئة الاستشعار عن بعد والمراكز البحثية الجيولوجية، لإنشاء

محاور التنمية الطولية والعرضية، آخذين في الاعتبار العلم العسكري لبيان مخاطر احتمالات الغزو الأوروبي الأميريكي الصهيوني.

٣٣ - التوسع في الاستثمار في صناعة استخراج الحديد من خامات الذهب والألماس والحديد والفوسفات والمنجنيز وغير ذلك من المعادن في الصحراء الغربية والشرقية وسيناء. والتخطيط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مواد التشييد والبناء.

٣٤ - التصنيع الكامل للخامات المعدنية لرفع القيمة المضافة لها لأقصى درجة ممكنة.

٣٥ - وضع منظومة ثقافية تعظم قيم حب الوطن، وإتقان العمل، والشرف والأمانة، وتعلي من قيمة التفوق وتقديم ثقافة خير أمة أخرجت للناس.

٣٦ - استنساخ منظومة التأمين الصحي في فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا.

٣٧ - تطوير العشوائيات القابلة للتطوير، وإزالة الغير الصالح منها في إطار خطة خمسية.

٣٨_ المسلم والمسيحي شركاء في وطن واحد كريم عزيز غال على الجميع.

٣٩ - تصنيع قمر صناعي مصري للاتصالات والأنشطة

العسكرية، بعيدا عن منظومة الهلس الوطني في المشروع الهزلي الذي تم مع أوكرانيا. بحيث يتم التصنيع الكامل للأجهزة الرقمية والإليكترونية والبصرية، بينما يمكن الاستعانة بالخبرات الأجنبية في الأجزاء الميكانيكية. والعكس بالضبط هو ما حدث في المشروع الهزلي الذي تم مع أوكرانيا.

٤٠ - تغليظ العقوبة على العدوان على الأملاك الخاصة والعامة (وخاصة العقارات والسيارات والأراضي الزراعية وأراضي المباني) لتصل إلى عقوبة الإعدام إذا ما رافقها استخدام أي سلاح حتى لو كان عصا خشبية.

٤١ - التحول إلى الدعم النقدي بدلا من الوضع المهين للدعم العيني الذي يستفيد منه طبقةٌ من الفاسدين الذين يستولون على مليارات الدعم ظلما وفسادا.

٤٢ - تحصيل ضرائب تصاعدية على الدخل تتصاعد مع تصاعد الأرباح، بحيث تكون الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كالتالي: -

أ - صفر حتى ربح يصل إلى (٣ ٪) سنويا،

ب - ٢٠ ٪ حتى ربح يصل إلى (٢٠ ٪) سنويا،

ج - ٤٠ ٪ حتى ربح يصل إلى (٤٠ ٪) سنويا،

د - ٦٠ ٪ حتى ربح يصل إلى (٦٠ ٪) سنويا،

هـ - ٨٠٪ حتى ربح يصل إلى (٨٠٪) سنويا.

تتدرج الضريبة بين المستويات المختلفة بصورة منتظمة.

٤٣ - يتم تحصيل ضرائب تصاعدية على الدخل، بحيث تكون الضريبة كالتالي: -

أ - صفر حتى دخل يصل إلى (٣٠٠٠) جنيه شهريا

ب - ٢٠٪ حتى دخل يصل إلى (١٥٠٠٠) جنيه شهريا،

ج - ٦٠٪ حتى دخل يصل إلى (٥٠٠٠٠) جنيه شهريا،

د - ٨٠٪ حتى دخل يصل إلى (١٠٠٠٠٠) جنيه شهريا، بحيث تتدرج الضريبة بين المستويات المختلفة بصورة منتظمة.

٤٤ - أسوة بصناعة وبيع الدواء، يتم تحديد حدودا قصوى للأرباح في كل مجال وعند كل مستوى، فمثلا لا يزيد الربح في تجارة التجزئة عن (٢٠) ٪، ولا يزيد الربح في تجارة الجملة عن (٥) ٪، ولا يزيد الربح في الصناعات الغذائية عن (٥) ٪، ولا يزيد الربح في صناعات التشييد والبناء عن (٣) ٪، وهكذا.

٤٥ - إنشاء النقابة العامة للشغل (CGT) (Cyndicat General De Travail) لتمثل كل عمال مصر بصورة

شريفة ونزيهة وحقيقية، وإنشاء نقابات فرعية تابعة للنقابة العامة في كل مواقع العمل في مصر متى زاد عدد العاملين عن (٥٠) عامل (مثلا).

٤٦ - قصر الوظائف القيادية العليا في الدولة والقوات المسلحة والشرطة والقضاء والأزهر (جامعا وجامعة) على الأذكياء فقط، لأن الذكاء شرطٌ أساسي وجوهري (من بين شروط أخرى) للقائد الناجح. أذ أن الإنسان العادي محدود الذكاء تسهل السيطرة عليه وتوجيهه لضياعه وبالتالي ضياع من يتولى أمرهم.

٤٧ - تنمية البحيرات المصرية والمجاري المائية لمضاعفة الثروة السمكية أضعافا مضاعفة.

٤٨ - القضاء على كل مظاهر البلطجة السائدة في النشاط السمكي التي تكريس الاحتكارات الفاسدة ، الأمر الذي أدى الي ارتفاع أسعار الأسماك.

٤٩ - إنشاء مكتب للشغل (للتشغيل) (Bureau De Travail) يلتزم ببناء قواعد بيانات متكاملة للوظائف المتاحة في كل أنحاء مصر (Nation-Wide Integrated Jobs Data Base System) تكون متوافقة مع قواعد بيانات متكاملة للراغبين في العمل في كل أنحاء مصر (Nation-Wide Integrated Work-Demand Data Base System).

علي أن تمنح الوظائف لطالب العمل بواسطة نظام محكم بقواعد صارمة متفقٌ عليها مجتمعيا، يتم ذلك آليا دون أي تدخل بشري، بحيث يقوم النظام بتوجيه طالبي الوظائف لتحديد الوظائف المتاحة، والتي تحتاج منهم لتدريب محدد. ولعله من المفيد استنساخ هذا النظام من فرنسا أو بريطانيا أوألمانيا أو أمريكا. يلزم أن يتم ببناء هذا النظام ليشمل كل أنحاء الجمهورية، وذلك بواسطة خبراء تكنولوجيا المعلومات المصريين.

٥٠ - إنهاء عمل الأندية سيئة السمعة التي يعتبرها عموم المصريين الشرفاء امتدادا للماسونية العالمية والصهيونية الكريهة، مثل أندية الروتاري، وليونز، وإنر وويل، ..

٥١ - منع تمويل ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني بطريقة مباشرة من المنظمات الدولية التي قد تكون امتدادا للماسونية العالمية والصهيونية الكريهة. ومن أراد أن يتبرع لمصر فليكن ذلك موجها إلى وزارة التأمينات، ثم تقوم الوزارة بتمويل مؤسسات المجتمع المدني طبقا لقواعد صارمة معلنة ومتفقٌ عليها مجتمعيا.

٥٢ - تغليظ عقوبة تزوير الانتخابات والاستفتاءات لتكون السجن المشدد من خمس إلى عشر سنوات مع غرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد عن مائة ألف جنيه.

٥٣ - تغليظ عقوبة شراء الأصوات في الانتخابات والاستفتاءات لتكون السجن المشدد من خمس إلى عشر سنوات مع غرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد عن مائة ألف جنيه.

٥٤ - اعتبار جريمة التهرب أو التلاعب الضريبي جريمة مخلة بالشرف تفقد فاعلها الاعتبار وتمنعه من الترشح في الانتخابات وتولي الوظائف الحكومية.

٥٥ - تغليظ عقوبة الغش التجاري لتكون السجن المشدد من خمس إلى عشر سنوات مع غرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، ولا تزيد عن مائة ألف جنيه والمنع من مزاولة المهنة عند المرة الثالثة.

٥٦ - تغليظ عقوبة خيانة الأمانة لتكون السجن المشدد من خمس إلى عشر سنوات مع غرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، ولا تزيد عن مائة ألف جنيه والمنع من مزاولة المهنة عند المرة الثالثة.

٥٧ - اعتماد التمويل المباشر لتمويل المشروعات الاستثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين فقط، بحيث يكون البنك مشاركا للمستثمر في المشروع.

٥٨ - لا تقل مشاركة المستثمر في المشروع عن الخمس (٢٠ ٪) من إجمالي استثمارات المشروع.

٥٩ - إنشاء جراجات متعددة الطوابق تحت الأرض في النوادي وفي الميادين العامة الواسعة ، وفي جميع الأنحاء الممكنة للتخفيف من مصيبة هدم السلم الأهلي، وذلك بصورة مؤمنة وبأسعار زهيدة.

الغريب أنه لو أراد الكيان الصهيوني تمزيق روابط المصريين، ما توصل لهذه الكارثة المتمثلة في العمارات الشاهقة المتلاصقة. ولنتدبر هنا كيف بنى المصريون مدينة الزهراء لضباط القوات المسلحة في ستينيات القرن العشرين ، حيث المباني صغيرةٌ ومحاطةٌ بفراغات كبيرة وحدائق واسعة. مقارنة بمدينة العبور وإسكان جسر السويس لضباط القوات المسلحة ذات العمارات الشاهقة ، والتي تشهد اقتتالا بين سكانها صباحا ومساء وليلا ونهارا بسبب مشكلة ركن السيارات.

٦٠ - تحديد الحد الأدنى للأجور بما يتناسب ومستويات الأسعار.

٦١ - تحديد الحد الأقصى للأجور بما لا يزيد عن (٣٥) ضعف الحد الأدنى للأجور.

٦٢ - تغليظ العقوبة على المحتكرين الذين يبالغون في الأسعار بما لا يقل عن السجن المشدد من عشر سنوات إلى المؤبد مع غرامة تتراوح من (١٠ - ٢٠) ضعف ما احتكره وما كسبه من المال الحرام.

٦٣ - يجب أن يكون فضيلةٌ شيخ الأزهر الشريف وفضيلةٌ مفتي الديار المصرية من الحافظين للقرآن ترتيلا وتلاوة وتجويدا.

٦٤ - يجب أن يكون فضيلةٌ شيخ الأزهر الشريف من أساتذة الأزهر الشريف المختارين من بين ثلاثة أساتذة انتخبهم كبار أساتذة العلوم الشرعية في جامعة الأزهر الشريف. - يجب أن يكون فضيلةٌ مفتي الديار المصرية من أساتذة الفقه بالأزهر الشريف، وأن يكون من أساتذة الأزهر الشريف المختارين من بين ثلاثة أساتذة انتخبهم كبار أساتذة العلوم الشرعية في جامعة الأزهر الشريف.

٦٥ - وضع نظام للدعم للضمان الاجتماعي مناظرٌ لنظام (Allocation Sociale) في فرنسا حيث تمنح الدولة للفقراء والمعدمين وطلبة الجامعات من الفقراء ما يكفي للسكن ولحياة إنسانية محترمة.

٦٦ - إعطاء دفعة قوية لصناعات الغزل والنسيج حيث أنها صناعةٌ كثيفة التشغيل ولمصر فيها تاريخٌ عريقٌ.

٦٧ - إعطاء دفعة قوية لصناعات الملابس الجاهزة والأحذية والحقائب حيث أنهم صناعاتٌ كثيفة التشغيل ولمصر فيها تاريخٌ عريقٌ، ووضع نظام عادل للتسعير العادل للصناع والمستهلكين وذلك أسوة بصناعة وبيع الدواء.

٦٨ - مراجعة كل عمليات الخصخصة سيئة السمعة ورد الحقوق لأصحابها ومحاسبة المسئولين عن ضياع مكتسبات الشعب المصري حسابا عسيرا.

٦٩ - تغليظ العقوبة، بحيث تكون رادعة مانعة، لمن يلوث المجاري المائية وعلى رأسها نهر النيل. ووضع خطة محكمة قصيرة زمنيا لإنهاء، مصيبة تلويث المصانع والعوامات والمراكب لنهر النيل.

٧١ - وقف مشروع (ابني بيتك) الذي عرض الشباب للسقوط في براثن بعض المقاولين اللصوص وقطاع الطرق والبلطجية فضاعت أموالهم هباء منثورا. وبدلا من هذا العبث تخصص أراض مرفقة لبناء عمارات مناسبة للمستويات المختلفة من دخل الشباب الراغب في السكن.

٧٢ - التوقف نهائيا عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة، مع تغليظ العقوبة على النبش في الحياة الخاصة لأبناء الوطن بدءا من الاستفسار عن الأب والأم.والزوجة والأبناء.

٧٣ - انضباط الشارع المصري الذي يوصف بأنه (Noisy And Dirty). فهذا عارٌ على المصريين .ولتحقيق بعض الانضباط، يلزم ما يلي:

أ - جمع القمامة مباشرة من المنابع.

ب - تكليف شركات جمع القمامة الوطنية بمهمة جمع

القمامة وإنهاء عمل الشركات الأجنبية.

ج - سحب أجهزة الأصوات العالية التي تتعدى حدود المبنى أو السيارة مع توقيع غرامة مشددة،

د - مع توقيع غرامة مشددة، وأن تتم محاكمة من يزعج جيرانه (و لو باستعمال سيفون (كومبينيشن) المياه ليلا والناس نيامٌ.

هـ - الرفع النهائي للميكروفونات من أعلى المساجد والاقتصار على السماعات الداخلية التي لا يتعد صوتها حدود المسجد. فالرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن، وعندما رفع الصحابة أصواتهم بالتكبير والتهليل في الصحراء نهاهم الرسول قائلا (إنكم تنادون سميعا بصيرا).

و - توقيع غرامة مشددة، ومنع المحلات بكافة أنواعها بعدم صدور أصوات منها خارج حدودها ولو كان الصوت قرآنا. فهذا استهزاءٌ بكلام الله (القرآن العظيم) لأن الناس ينشغلون في المحلات بيعا وشراء وتعاملا دون أن يلتزموا باستماع القرآن، (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)

ز - غلق جميع صالات الأفراح والمناسبات والنوادي

التي يصدر منها أي ضوضاء بما في ذلك المطلة على النيل.

ح – تحديد الاحتفالات المنزلية بساعة واحدة محددة لا تتعداها.

٧٤ – تخفيفا للأعباء الهائلة على جهاز الشرطة حتي يتفرغ للمهام الرئيسية، مثل الأمن العام والبحث الجنائي، ومكافحة الإرهاب، ومقاومة الشغب، لذلك من الضروري ميكنة جميع إشارات المرور في أنحاء الجمهورية ، على أن تكون الأجهزة المستخدمة حديثةً وذات نوعية عالية ومصنعة في مصر بالتعاون مع اثنتين من أكبر الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

٧٥ – قصر وظائف الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات (IT) على خريجي الحاسبات من كليات الهندسة والحاسبات والمعلومات وكلية العلوم. ويعقد امتحان للخريجين من معاهد الحاسبات الخاصة لإجازة الصالح منهم للعمل في مجال الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات (IT).

فالخطر كل الخطر أن يتولى المتسلقون المناصب الكبرى في مجال الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات (IT) بما في ذلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز دعم

واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ومراكز الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات (IT) في البنوك الكبرى والوزارات المختلفة. لأنها في الحقيقة عملية انتحال صفة وممارسةٌ ضالّةٌ تستدعي السجن المشدد لثلاث سنوات في قانون العقوبات.وبالتالي نقترح تغليظ تلك العقوبة لتشمل السجن المشدد والغرامة الباهظة.

٧٦ - تلويث المزروعات أو إفسادها أو مخالفة مواصفات الطعام من خبز (حر أو مدعوم) وخضروات وفواكه وغير ذلك يستدعي العقوبة المشددة سجنا وغرامة، فضلا عن ضرورة تسعير الطعام وخاصة الخبز (حر أو مدعوم) والألبان ومنتجاتها، أسوة بصناعة وبيع الدواء بحيث لايزيد الربح عن (١٠) ٪ في أي مستوى. فهل يعقل أن يكون سعر لتر اللبن (بدون خيره) في مصر يزيد عن ثلاثة أمثال سعر لتر اللبن (بخيره) في أميريكا؟

٧٧ - اقتصار استيراد القمح على الأنواع الراقية الممتازة من بلاد آمنة. وتغليظ العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة على من استورد طعاما أو مستلزمات زراعة ضارة بالبشر أو مخالفة للمواصفات ، مع توقيع غرامة تعادل من (٢٠-٥٠) ضعف قيمة الصفقة المستوردة.

٧٨ - هدم المباني الغير مرخصة أو المخالفة مخالفة جسيمة، مهما كان حجم وعدد تلك المباني.

٧٩ - إنهاء عمل الصناعات والورش والمحلات والأنشطة الملوثة للبيئة سمعيا وبصريا ومائيا وهوائيا وإنسانيا خارج الكتلة السكنية من المدن في مدن صناعية وحرفية.

٨٠ - يكون ارتفاع صاري هوائيات التليفونات المحمولة فوق أسطح المباني السكنية خمسة عشر (١٥) مترا على الأقل حماية للسكان من الإشعاعات المدمرة المهلكة المميتة.

٨١ - إنتاج منظومة في حلقات تليفزيونية وإذاعية لشرح وتوضيح القيم الاجتماعية (Ethics) بين الناس في كافة مستويات المعاملات الإنسانية الراقية في إطار ثقافة المسلم.

٨٢ - دراسة أسباب الهزيمة لنعرف أسباب الانتصار.. خصوصا وأن دراسة عوامل النصر وأسباب الهزيمة، ترتكز في الأساس على الثقافة قبل المعدات والقادة والجنود، فقد استطاع بضعة رجال من المشاة آمنوا بالله، الانتصار في حرب أكتوبر المجيدة (١٩٧٣) ، وكذلك في جنوب لبنان عام (٢٠٠٦) ، بينما كان الجنود الإسرائيليون يبكون كالأطفال ، ويصرخون كالثكالى، ويهيمون على وجوههم كالمشردين.

٨٣ - تحرير الأزهر الشريف من الغزو الوهابي متمثلا في بعض خرافات ابن تيمية، وفي السهم السام لمركز (صالح كامل) للأبحاث في قلب الأزهر الشريف.

٨٤ - إنشاء مركز وطني لتلقي كافة الأفكار من كافة المواطنين وتسجيلها بأسماء أصحابها، ثم العمل على تطبيق النافع والمفيد منها مع مكافأة أصحابها بما يتناسب مع قيمة أفكارهم.

٨٥ - تمنح طوال سنوات الدراسة، مكافأة شهرية لحفظة القرآن الكريم، بعد امتحان مركزي تحت إشراف الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف الممولة لتلك الرواتب، علي أن تكون الرواتب متناسبة مع الحفظ والتجويد لكلام الله.

٨٧ - التوقف عن دفع رواتب ضخمة لفئة معينة باعت نفسها من خلال ما يسمي بالمعونة الأميريكية (US AID) ليصبح هؤلاء، سواءا يدرون أو لايدرون، عملاء لأميريكا وإسرائيل في قلب الوزارات والهيئات والمؤسسات المصرية. فهذا نوع من الهلسٌ الذي يثير الأحقاد بين أبناء الوطن الواحد، الأمر الذي يفجر القلاقل والفوضى في المجتمع. أما ما يسمى بالمعونة الأمريكية (US AID) للأغراض المدنية، فإما أن تورد بالكامل للحكومة المصرية لتستثمر في نفع شعب مصر أو يستغنى تماما عن تلك الأموال المخربة المدمرة للسلم الاجتماعي.

٨٨ - بناء منظومة وطنية متكاملة لسرية وتأمين الحاسبات وشبكاتها والبيانات الرقمية.

٨٩ - تكون العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لمن أدخل للبلاد أو أنتج أو باع بأي صورة من الصور (موادا أو مبيدات أو غذاءا أو ثمارا أو دواءا) ضارة يمكن أن تؤدي للإصابة بالأمراض التي قد تؤدي للوفاة أو المرض المزمن، مع غرامة تعادل من (٢٠ - ٥٠) ضعف، مع تعويض عادل مجز للمضارين وعلاج الضرر.

٩٠ - تمويل البحوث التطبيقية فقط التي يتم التعاقد عليها بين مراكز البحوث وقطاعات الإنتاج الحكومية والخاصة بحيث تكون مشاركة القطاع الخاص في أبحاثه (٧٥ ٪) وأن تدعم الحكومة تلك الأبحاث بنسبة (٢٥ ٪) من قيمة البحث، وذلك بدون حد أقصى. علي يتم إنهاء التمويل الغير مرتبط بأبحاث تطبيقية يحتاجها المجتمع.

٩١ - إعطاء دفعة قوية لمراكز البحوث الزراعية والدوائية وأبحاث الصحراء مع إنهاء البعثات الإسرائيلية والأمريكية الموجودة في تلك المراكز، وخاصة في تفتيش الزراعة بمدينة الجميزة ومدينة سخا، والاستفادة من الأبحاث المعتمدة التي توصل لها الباحثون في هذا المجال.

٩٢ - منع إجراء أبحاث لصالح الحكومة الإسرائيلية والأمريكية (وخاصة البحرية الأميريكية في مجال الفيروسات المدمرة).

٩٣ - إنهاء المهزلة العبثية لما يسمى صندوق دعم الصادرات حيث يتم دعم المستهلك الأجنبي الثري، ويتم تسول الفاسدين من الفساد، وذلك على حساب الفقراء والمعدمين المصريين. بحيث توجه مخصصات صندوق دعم الصادرات إلى صغار المزارعين المصريين ليتمكنوا من زراعة أراضيهم.

٩٤ - تفكيك منظومة الاحتكارات الرهيبة البشعة لتجارة الجملة للخضروات والفواكه وذالك بتواجد مؤسسة الخدمة الوطنية في أسواق الجملة، وتحديد هامش للربح لا يزيد عن (١٠ ٪)، وإنشاء أسواق للجملة يبيع الفلاح (و يساعد على بيع) منتجاته مباشرة دون وسطاء.

٩٥ - استرداد أموال الشعب المنهوبة في العقود الثلاث الماضية من:

أ - الموظفين الذين تولوا سلطة فاستولوا أو سهلوا الاستيلاء على أموال الشعب، الذي هو مال الوطن، أو تربحوا من خلال ممارستهم لسلطاتهم.

ب - من الذين أثروا من مال الشعب، الذي هو مال الله، عن طريق أي نوع من أنواع الكسب غير المشروع.

ج - من الذين حصلوا على رواتب ومكافآت ودخول وامتيازات ضخمة دون وجه حق لارتباطهم بالسلطة أو بعائلات بعينها أو بمؤسسات دولية.

د - ومن الذين حصلوا على رواتب ومكافآت ودخول وامتيازات لا تتفق مع مؤهلاتهم بما يزيد عن أقرانهم في نفس المؤسسة التي يعملون بها.

هـ - ومن الذين حصلوا على عمولات لتسهيل عمليات الخصخصة والاستيلاء على أراضي الدولة الزراعية والصحراوية.

٩٦ - محاكمة كل من استولى أو سهل الاستيلاء على الوظائف المرموقة في الدولة لغير من يستحق تلك الوظائف، من أمثال وظائف الجامعة، والنيابة، والقضاء، والخارجية، وأجهزة الأمن القومي، والجيش، والشرطة، وهيئة الرقابة المالية، والصحافة، والإذاعة والتليفزيون، ونحو ذلك، فضلا عن ضرورة استرجاع الأموال التي تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق.

٩٧ - الإحالة للتقاعد لكل من حصل على وظيفة بغير حق مع رد ما حصلوا عليه من أموال لا يستحقونها.

٩٨ - محاكمة كل من سهل الدخول، بغير حق، للكليات العسكرية وكلية الشرطة والنيابة العامة وأجهزة الأمن القومي ووزارة الخارجية من أصحاب التقديرات الضعيفة ممن منعوا أصحاب التقديرات العالية من الحصول على حقوقهم.

٩٩ - قصر الدخول للكليات العسكرية وكلية الشرطة والنيابة العامة وأجهزة الأمن القومي ووزارة الخارجية على أصحاب أعلى التقديرات مع اعتبار التقدير المعيار الأساسي والحاكم في الاختيار، بشرط اجتماعي واحد هو الانتماء لأسرة طيبة من مواطنين صالحين.

١٠٠ - قصر الدخول للكليات الشرعية بالأزهر الشريف (مثل كلية أصول الدين والشريعة وعلوم القرآن) على أوائل الثانوية الأزهرية بدلا من تكالب أوائل الثانوية الأزهرية على الالتحاق بالكليات العلمية (مثل الهندسة والطب والصيدلة)، والبحث عن نظام للحوافز لتشجيع أوائل الثانوية الأزهرية للتنافس على الكليات الشرعية.

١٠١ - تطهير منظومة النيابة العامة والإدارية والقضاء والجامعة ووزارة الخارجية والجيش والشرطة ومؤسسات الأمن القومي (مثل مجلس الدفاع الوطني والأمن الوطني والرقابة الإدارية) من أصحاب التقديرات الضعيفة (دور نوفمبر ومقبول)، بحيث يعتبر التقدير التراكمي العام

المقياس الرئيسي للحصول على تلك الوظائف ما دام أن أهل المتقدم أناسٌ طيبون ومواطنون صالحون.

١٠٢ - الإنهاء التام للتمويل والدعم الحكومي والمكافآت الحكومية للأنشطة الرياضية (وخاصة كرة القدم) وللأنشطة الفنية (مثل مهرجان المسرح التجريبي ومهرجان السينما والإذاعة والتليفزيون)، بحيث تمول تلك الأنشطة من إذاعتها تليفزيونيا وإذاعيا ومن عوائد الإعلانات.

١٠٣ - الانتفاع التام الكامل بمياه السيول والأمطار وخاصة في سيناء والصعيد والبحر الأحمر، وذلك من خلال إنشاء منظومة للسدود لعمل أنهار اصطناعية لزراعة ملايين الفدادين.

١٠٤ - الانتفاع بالمخزون الحراري بالبحر الأحمر لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام البخار والمياه الساخنة في باطن الأرض. وتعظيم توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

١٠٥ - تطهير الوطن من الخونة والعملاء الموهومين بأنهم نشطاءٌ سياسيين في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان، بينما هم خدامٌ لأعداء الوطن. وكفانا الله شرور الخونة والعملاء المتطاولين على الشعب الذين يدعون كذبا،

أنهم يدافعون عن حقوق وحريات المصريين.

وأخيرا فأننا نطرح هذه الأفكار أوتلك المشروعات علي الرأي العام والنخب المصرية، والتي نتمني أن تسهم في انطلاق مصر الجديدة إلي الأمام، إلي غد تأخر في الطلوع، كي تتمكن من اللحاق بركب التقدم البشري وأن تقفز من عربة التخلف والتبعية بخطي وثابة ومنتظمة، ولكننا نحذر من أن هناك أمكانية اجهاض أوعلي الأقل، تطويع هذا الجنين الثوري، وبالتالي تعود الأمة المصرية لتغط في غياهب الجهالة وظلمات التخلف ، وتهوي في بئر بلا قاع من الفساد والإفساد .

الفصل الرابع

مهرجون وأحرار

نحن مدينون بالشكر لكل المهرجين، من نجوم الفضائيات والمؤتمرات إلى لصوص الملايين والمليارات، وما بينهما من بقالين ومستوردي المخدرات والأدوية المزيفة، ومن عشاق (الفوضى الخلاقة) المتحللين من كل قيد وشرط بما فيها الدستور وأحكام القضاء... ومن تجاوزوا كوابيس الكتب الصفراء والشعارات الفضفاضة إلى الواقع المؤلم، ووصلوا إلي حد تكذيب ما تراه عيوننا وتسمعه آذاننا.

كل المهرجين الحاليين يستحقون شكر المصريين، ما دام بوسع هؤلاء أن يفعلوا المزيد ولم يفعلوا ...بوسعهم أن يسجنوا أضعاف ما سجنوا، وأن ينهبوا الأضعاف، وأن يجوروا.. وأن.. وأن.. فهم أحرار، لأنهم مع غرائزهم ونزواتهم المسعورة للقبض علي السلطة، يباركون كل أفعالهم حتى وان ...!!. .

وإذا كانت حدود الشيطان لا تتجاوز الوسوسة والحث على الشر والباطل، فان من المهرجين من يصوب رصاصه إلى رأس شاب بريء كالحسيني أبو ضيف فيرديه شهيدا، أو يدهس حلم محمد الجندي في العيش والحرية والكرامة .. ومع ذلك يستحق

الشكر أيضاً، ما دام كان بوسعه أن يقتل المزيد ولم يفعل .

وقد قلنا منذ شهور مضت، أن أمام الباحثين الاجتماعيين والروائيين والأطباء النفسيين أن يقفوا على أنماط جديدة من قدرة الإنسان على القسوة والشر، وعلى كتابة نص غير مسبوق في براعته وفي تبرير وإيهام المهرج لنفسه بالحكمة والصبر، وبإسباغ المقدس عليهما.

ففي بلادي اليوم، إنسان لم تتكشف أبعاده من قبل ...وقد وفرت الولايات المتحدة الأمريكية والشقيقة قطر "الكوبرا" كل أجواء وشروط ظهوره وتجليه، وسرعة نشر أكاذيبه وصفقاته .

وهذا ما لم يحدث في دول العالم شرقه وغربه، مع شلل تام في جسد الدولة ، بلغ إلي درجة أننا نتسول الكهرباء والماء، فماذا بقي؟

أنه عقل عبقري، هذا الذي رسم الطريق وأعده ونفذه ، لكي تطفو الغرائز والنزوات وكل صور الانحطاط التي تصيب النفس البشرية ، وأكمل رسمه وخطته ليكون لعديمي الإحساس والنباهة كلمة وقرار وتأثير، فحدث ما حدث وبات علينا، مع ظهور "إنسان الغاب طويل الناب" بردائه الحديث وهيئته المتمدنة، أن نتوجه بالشكر للمهرجين لأنهم لم يسجنوا ولم ينهبوا المزيد ..وكان بوسعهم أن يزيدوا ويضاعفوا من نسبة الفقر والأمية والبطالة والعنوسة.. فمن يمنعهم وقد مضت الشهور تلو الشهور ؟

والآن صارت "أم الدنيا" علي شفا مجاعة مائية، ودولة فاشلة

مستباحة من العدو والصديق، وهو بلا حول ولا قوة، عاجز كأنه أخطأ عندما قال قوموني!

لعلها كانت الفكرة التي تسبق السكرة، ومع ذلك فما زال الشباب يسحلون في الشوارع ويلقون حتفهم في البحار... وما زالت تلك الأفكار المزيفة في الشارع، ليس لأن أجهزة الدولة تتغاضى عنها وتقصد قتل المواطنين، بل لأنها لم تنتبه..وربما بإحساس غامض وخفي بأنها غير معنية بالأمر، وهو ما قلناه منذ شهور بأن النظام قد بني على خطأ، وأن لا أحد فيه يدري بأحد.. وبجملة أكثر دقة بأن القرار هو بيد أخرى.

وبعد هذا كله، هل يمكننا تبسيط ما يجري في مصر اليوم ؟.. نعم نستطيع، فلقد أصبحنا وكأننا نغرق في بئر عميقة، ونتجه ببوصلة مفقودة إلي المجهول، ثم نتراجع بوعي بطيء الفهم والتعلم والاستدراك... بما يعني أننا نسير نحو الفوضى، ولا ندري لماذا ؟ وبالتالي صارت مصائر البلاد والعباد في قبضة الريح .

وأخيرا أري أنه من الواجب شكر هؤلاء المهرجين لأنهم لم يفعلوا المزيد، بل ووفروا لنا الوقت لكي نتمرد.

خبراء الدم والفوضي

من أولى صور استقرار أي بلد في العالم، أن يكون خطابه الإعلامي العام، مهنيا وموضوعيا وجادا ، ويعكس الثوابت والقواسم المشتركة التي يتفق غالبية أبناء المجتمع ، على أنها تشكل أساس وجودهم ورؤيتهم ومستقبلهم الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي ينبغي أن يحافظوا عليه من أن يتعرض للاهتزاز أو التنافر .

لأن من شأن وصول الخطاب الإعلامي الى هذه اللغة الرخيصة، فأن الأمر، يكون قد وصل مرحلة الأزمة التي يجب أن يدرك القائمون عليه، أنهم أمام مسئولية جسيمة، تتطلب استعادة القواسم المشتركة للأمة تعيدها الى ما كانت عليه من ترابط ووحدة الهدف والمصير، لأن الخروج عنها والتجاوز عليها، يشكل انتحارا سياسيا، وربما توجها يفضي بالبلد الى المجهول.

وأعتقد أن أبرز أسباب هذه المشكلة، يعود إلي اصرار بعض القائمين على العملية الإعلامية علي علاج الأزمة بأستحداث أزمات جديدة، فبدلا من تذليل العقبات التي تقف بوجه تحقيق ال

ستقرارالوطني في حده الأدنى، تراهم يذهبون الى أبعد حافة ، حيث يختلقون الذرائع والمبررات، لكي يشعلون البلد بلهيب أزمات

جديدة، تدخل فيها الاعتبارات الدينية أوالحزبية أو الفئوية ، عله يكون بمقدورهم كسب ود الجمهور الذي كان يساندهم من قبل، وذلك عبر شحنه بالتوجهات التي تخدم أغراضهم .

وهذا بالضبط ما تعانيه مصر، فإذ ما شعر القائمون على الأمر أن مكانتهم قد أهتزت وأن ميزان التأييد قد اختل، لجأوا الى اختلاق الذرائع والأزمات، ويأليتهم اختلقوا أزمة واحدة، بل مجموعة أزمات، وهم لايدرون في النتيجة ان كثرة الأزمات ستعود وبالا عليهم وعلى شعبهم، فهم بدلا من ان يعيدوه الى جادة الصواب، يعملون على تفريقه وتشتيته، بما يخدم طموحاتهم واغراضهم ، حتى لو أدى ذلك الي هلاك أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع الذي يدعون تمثيله.

ونحن نري ونشاهد بأم عيوننا، بلدا يخرج من أزمة ليدخل في أخرى، وهكذا تتوالى مسلسلات الأزمات، بينما الشعب لا يكاد يعرف رأسه من قدميه كما يقال، فهو خاسر في كل الأحوال، لأنه مضطر للركض وراء سراب وأمنيات خادعة .

ولو أجرت مراكز الأبحاث التي تهتم بشئون الرأي العام، لأكتشفت العجب العجاب من أن الخطاب العام لرجال السياسة والإعلام بدون استثناء يخلو من أي طابع وطني، ولا يحافظ حتى على الحد الأدنى من الثوابت الوطنية، وهو خطاب فئوي في الأغلب وليس قوميا عل الإطلاق، بل يعتمد الشحن على الولاء الحزبي أو

الديني أو القومي غير المنفتح، لأنه لو كان وطنيا صرفا رقراقا لكان من أجل خدمة الأمة المصرية ووحدة ترابها وشعبها، وبناء قوة متماسكة روحيا وماديا.

نفس الشيء ينطبق على القوي الثورية وبعض الحركات الشبابية، لأنه اذ خلصت النيات باتجاه اقامة حركات ثورية منفتحة ، تشعر بمسئولية تجاه الوطن ومستقبله، لحافظت على لحمته الاجتماعية الوطنية الجامعة ، ولما عرضتها الى الشحن السلبي المتنافر في الرؤى والاتجاهات، ولكن كل مايجري في مصر هو تنافروتضاد وتعارض وربما اقتتال، بحيث لا يجيد مثقفونا وكتابنا في بعض الصحف غير إشعال الأزمات سبيلا لبقائهم أطول فترة ممكنة في كراسيهم الوثيرة، أما تحقيق الأمن والاستقرار ودفع عجلة الاقتصاد الي الأمام ، فهذا ما لا يرد في اهتماماتهم أصلا .

وبإمكان القائمين على دراسة تحليل المضون، الذين يهمهم البحث العلمي، لا البحث الذي يخدم اهداف جماعة أو شخص أو فئة، لأكتشفوا ان رؤوس الهرم الإعلامي ومثقفين كبار، قد عرضوا الخطاب الوطني الى التصدع والاهتزاز وأمن البلد الى الفتن والمؤامرات، لأن كل واحد منهم يريد أن يحمل السلاح ليشهره بوجه أخيه لكي يتخلص منه، أو يكيد له الدسائس والمؤامرات .

وفي ظني أن الشعب بريء من كل هذا، لكن من يتربعون على هرم بعض الصحف والفضائيات يزيدون الأزمات إشتعالا، فأذا

رفض غالبية الشعب توجهاتهم، واوقفوهم عند حدهم ، وقالوا لهم انتم من خرقتم كل الثوابت الوطنية والدستور والقانون ، وعرضتم مستقبل البلد الى الخطر، وأننا لن ننساق معكم على طول الخط، ولن نسير في هذا الطريق المعوج، لأنه لن يجلب لنا سوى الكوارث والنكبات. ولأننا كشعب متحضر، نريد أن نعيش متصاهرين نلتقي على الخطوط العامة للعيش المشترك والسلام الأهلي والمصالح العليا للبلاد، لاتفرقنا السياسات ولا المصالح الضيقة، حيث مصر الأمة والشعب الواحد الموحد، الذي لا تفرقه التوجهات ولا الأشخاص ولا الأحزاب التي تنقر علي وتر المصالح الرخيصة، لكي يبعونا في سوق النخاسة بثمن بخس دولارات معدودة .

والحقيقة أن الخطاب الإعلامي ، يمر بواحدة من أسوأ محنة ، بل الأسوء في تاريخ مصر المعاصر منذ ثلاث سنوات ، ووصل بها الي هذا الحد من التناحر والاختلاف ، لا لشيء إلا لتحقيق نزوات هذا أو ذاك .

وللأسف كل يستتر خلف جوقه من المحاسيب والطبلجية، ويالليتهم قد ساروا بالثورة والدولة الى طريق الخير والتقدم والنهوض، لكن شحنهم السلبي المملوء حقدا على الآخر، يتجه بنا نحو هاوية ، حيث يتقاتل الشعب ويذبح أحدنا الآخر ليبقوا هم، متربعين أمام الكاميرات على كرسي الخبير الذي لاينازعه أحد في رأي أو فكرة.

"خوفو" الذي لا يخاف

سبق المهووس الألماني الذي عبث بخرطوش الملك "خوفو"، إلي ذات السلوك المجرَم دوليا، تجار آثار ألمان سرقوا "رأس نفرتيتي" منذ مائة عام ونيف، ولم نستطع محاسبتهم أو استعادته حتي الآن؟ وعلي هذا النحو ظلت قضية العبث بالآثار المصرية، واحدة من القضايا المتكررة، ألأنها تمر مرور الكرام دون عقاب حقيقي ورادع؟ .

والواقع أن هذه الجريمة تحدث وتتكرر وستكرر بصور شتي، بالرغم من أن القانون المصري يعتبر أن المساس بالآثر أو تشويهه أو سرقته جريمة يعاقب عليها بالحبس والغرامة معا، غيرأن ذلك لم يمنع المجرمين من التعدي المتتالي علي الآثار والتاريخ، لا سيما أن هذه الجرائم تبدو في نظر بعض المواطنين البسطاء، أقرب ما تكون الي النكات والمهازل منها الي الحقائق والوقائع، حيث يقول هؤلاء تعليقا علي اثارة هذه القضية أو تلك : أن المسئول "الكبير أو المهم" لا فرق، سرق ويسرق ويتاجر ويهرب الآثار الي الخارج ، ولا أحد يعاقبه ، أما نحن الغلابة فلا أحد يحمينا اذا جوعنا وامتدت أيدينا الي بعض ما تركه أجدادنا ، كي نقيم الأود ونسد الرمق، في هذه الأيام الهباب ..هكذا يتذرعون!! .

طبعا هذه أحدي مساخر أيامنا، وهي بلا حصر، إذا ما طالعنا بالمصادفة كتابات طائشة، يدعي أصحابها الحكمة بأثر رجعي، فمن المؤكد أنه ليس هناك من ينكر أن هذه الآثارالعظيمة، هي تراث أجدادك المصريين، وأن لك الحق كل الحق في تملكه وحمايته والفخر به، غير أن سرقة التراث والسطو عليه والأتجار فيه، جريمة أخلاقية تتعلق بالعرض والشرف والكرامة، قبل أن تكون جريمة جنائية يعاقب عليها القانون، لذلك أعتقد أن أي إنسان سوي يمتلك قدرا معقولا من المسئولية والحس والذوق، لن يفرط مطلقا في ذاكرته التاريخيه والحضارية، ثم أنه لن يصمت أبدا اذا فرط غيره في حبة رمل أو شقفة حجر صغيرة من حجارة أجداده وآبائه، لقاء حفنة دولارات مهما زادت أو قلت، خصوصا أن جرائم الشرف والعرض والكرامة ، عار ما بعده عار يلتصق بصاحبه أبد الدهر، بل ويطارده حتي القبر.

من المهم هنا أيضا، أدراك أن حادثة سرقة عينات من "خرطوش الملك خوفو"، رغم سذاجتها الظاهرة ، تخفي في الجوهر مرضا عضالا، استشري وتمدد علي مدي سنوات طويلة في طول مصر وعرضها، وأصاب الكبار والصغار علي حد سواء، من الذين داعبتهم أحلام الثراء المجاني ، فحفروا ونبشوا ونهبوا ما ليس لهم، وسهلوا وباعوا ما لا يملكون، وبالتالي فأن الكتابة عنهم ، وفضح المستور منهم، لا نفع فيها ولا طائل منها ، بحسب هذا المنطق المعوج، الذي يعلن فشل الدولة وقوانينها ، وعدم قدرة المجتمع

وباحثوه علي تغيير هذه المعادلة الرديئة، معادلة حماية الآثار من ناحية، وتعظيم الفوائد المجتمعية والاقتصادية من ناحية أخري.

وأحسب أنه دونما رادع أخلاقي وقانوني واضح ومحدد، فقد لا تتمكن مصر من علاج هذا الخلل الجسيم في المد ي المنظور، خاصة في ظل التراخي والاستهتار في تنفيذ العقوبات علي المقصرين مهما كانت مواقعهم ومناصبهم.

في هذا السياق أذكر حادثة، سرقة لوحة "زهرة الخشخاش " كواقعة ذات دلالة كاشفة علي ما نحن فيه من هم وغم لا مفر منه، فبعد أن وقعت الواقعة، وسلبت اللوحة المشهورة من متحف محمد محمود، طالت الشائعات الوزير "فاروق حسني" والملاحقات القضائية وكيل الوزارة آنذاك "محسن شعلان". وبالرغم من أنني لأ اريد أن أنكأ جراح أحد هنا، الا أن تلك الجريمة بما رافقها من طبل وزمر، انتهت دون أن تعود الزهرة أو يعاقب السارق ، وكأنها فص ملح وداب ؟!

أعود إلي موضوع سرقة "عينات من خرطوش الملك خوفو" فأنا أعرف يقينا، وربما الملايين في مصر وبلد المهووس الألماني هذا، يؤمنون أن "خوفو" هو أعظم ملوك مصر القديمة، وأنه الملك الذي لا يخاف، فقد بني أكبر وأعظم الأبنية الهندسية في زمانه وحتي عصرنا، ومازال هناك علماء يبحثون عن أسراره، وهواة يتسلقون حجارته، ومجانين يحجون اليه من كل حدب وصوب .

وأن كنت لا أقلل من حجم الأزمة التي تمر بها الآثار وما تكتنفه من مشكلات كثيرة ومعقدة، ولا أنكر أن بعض ما جري داخل أروقة وزارة الآثار قبل التصريح للمهووس الألماني وبعده من هذه التعقيدات أثمرت . لكنني أتحدث هنا عن مجال يحتاج إلى مهارات أساسية وإدراك حسي عالي بكل التفاصيل من شأنه قد يتأثر سلبا بوجود كثير من التعقيدات حوله ولا يثمر قرارا صائبا واحدا في مجال عمله.

لكن الأصل في حسن الأفعال أو قبحها وكذلك في نتائجها ، لا هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو غيره، فالأزمة الأم والأصل في مصر قانونية بالدرجة الأولى، وكل الأزمات والمشكلات والمآسي في حياتنا سببها الأزمة القانونية، إنّ الاستبداد السياسي وكل المشاكل السياسية والفساد الاجتماعي ، يعود إلى التخلّي عن القانون وكراهية النظام وسيطرة ذلك على العقل والقلب والشعور والوجدان وفي الحياة عامة.

أما في الغرب الذي تسيطر عليه المادية الصارمة ، فأن شعوبه تحترم القوانين وتلتزم بتفعيلها الأمر الذي يؤهلها لامتلاك شروط النهوض والتحضر والتطور، لأنها شعوب تحترم نفسها وتقدّر الإنسان كقيمة فتكرّمه ، وتقدس العمل وشروط النجاح والتفوق وتحترم العلم والعلماء والإبداع والمبدعين، وتُطبق القانون معيارا وحيدا في ترتيب الناس ، على عكس ما يجري عندنا حيث المعيار

لدينا للعلاقات الخاصة والعائلية والطائفية والولاء لصاحب المال والجاه والسلطان، فإلى متى ننتبه إلى أصل أزمتنا.

أظن أننا نعيش أزمة تاريخية تتفاقم باستمرار، تتعدد مظاهرها وتداعياتها وتعطي صورة سوداء وقاتمة وسلبية عن الحياة في جميع قطاعاتها بالنسبة للأفراد والمجتمع.

أنها أزمة يختلط فيها الخير بالشر ، والحق بالباطل والخطأ بالصواب، والهوس بالفهلوة، فسقط عدد من الأثريين في الفخ، ولم يعد الاهتمام منصبا إلاّ على مظاهر الجشع والتخريب والفساد وعلى جمع المال بأية وسيلة من دون اهتمام بمطالب الروح الفكرية والثقافية والأخلاقية التي هي النصف الثاني للإنسان بحيث لا يستطيع أن يعيش بدونه.

"قراقوش" الثقافة

لكل داء دواء يستطب به. إلا الحماقة أعيت من يداويها. هذا بيت من قصيدة ملحمية لشاعر العربية الأكبر أبو الطيب المتنبي قالها في سياق رأيه حول رجال وأمراء عصره الذين مزقوا الدولة الإسلامية الموحدة إلى دويلات صغيرة تمكن منها الأعداء

واقع الحال إن من يتمعن في أحوال مصر اليوم، يري أنها تعيش في زمن الجاهلية من عصبية قبلية واحتراب وفرقة. وإذا كانت الحرب حينها تخاض بالسيوف والرماح، وتتخذ طابع المبارزة وخسائرها بالمئات، فإنها تخاض اليوم بالصواريخ والدبابات والمدافع، وخسائرها بمئات الآلاف

بهذه المقدمة الطويلة نسبيا، أحببت أن أبدأ هذه المقالة، لأتحدث عن الأوضاع الثقافية في مصر. لنتصور الآن حجم هذه الكارثة حين نعرف أنه لا توجد هناك مجلة ثقافية واحدة تقدم الإبداع المصري، سواء في القاهرة أو في الأقاليم! فقد توقفت مجلة "القاهرة" الشهرية، التي كان يرأس تحريرها الناقد الراحل غالي شكري. وكذا الحال مجلة "إبداع"، ومجلة "فصول"، الصادرتان عن هيئة الكتاب.

واقع الحال فلقد كان مفاجئا لي ولغيري قرار وزير الثقافة الإخواني علاء عبد العزيز بإنهاء ندب كل من أحمد مجاهد وصلاح المليجي وإيناس عبد الدايم رؤساء هيئات الكتاب والفنون والأوبرا،

وهي المواقع الأكثر التصاقا بالمبدعين والمثقفين المصريين ففي حلقة تليفزيونية مع عمرو الليثي علي قناة المحور، وعد السيد علاء عبد العزيز، خلال الحوار، أن الوزارة ستعمل علي تطهير ونشر الثقافة المصرية في ربوع العالم، وأنها ستقوم لاحقا بالدعوة إلي تنظيم مؤتمر عام للمثقفين، وتحويل الوزارة إلي مركز إشعاع دولي

غير أن هذه الوعود وغيرها ذهبت أدراج الرياح، ولم تشفع كلمات الوزير، ولا مظاهرات المثقفين ومؤتمراتهم المعارضة له، والتي يقدمها كبار الفنانين والكتاب وعدد من البرلمانيين، وذلك حين قرر الوزير، إنهاء ندب أو استقالة معظم الرموز الثقافية السابقة التي مارست العمل الثقافي منذ عقود! وبالفعل تم إنهاء انتدابهم، ونقلت الوظائف إلي آخرين أقل كفاءة، وربما أكثر ولاء

ومن زاوية أخري ومنظور آخر أكاد أقطع بأن ما يشجع أشخاصا مثل وزير الثقافة هذا، ليست لديهم القدرات والإمكانات والكفاءة التي تمكنهم من شغل مواقع يتطلعون إليها، و"يجتهدون" لبلوغها مستبيحين الكثير من القيم والوسائل، وليست لهم ارتباطات بجهات وأحزاب. هو وجود من هم مثلهم أو أقل منهم قدرة ومكانة وكفاءة في مواقع ومسئوليات، وصلوا إليها بطريقة ما. الأمر الذي يشجعهم علي رفض القائم المستقر علي فساد والوصول بأي طريقة ومنها الفساد إلي تلك الأماكن والمواقع وهذا في ظني يوجد بيئة غير صحية ولا سليمة تقضي علي الأصحاء والأسوياء أو تعوقهم إلي درجة الفتك بهم، ويشق طريقا

للفساد والإفساد، وبسنه سنة فيسير فيه أشخاص كثر منهم ساسة مصابون بأمراض الاستحواذ، يفعلون ذلك لأمر ما في نفوسهم ولتحقيق هدف ما هم دعاته ورعاته، والمستفيدون منه، وبذلك يفتحون علي الدولة والمجتمع أبوابا وثغرات لا تسد، ويشجعون القاصي والداني ومن في نفسه مرض وله غاية. علي سلوك سبل شتي لبلوغ أهداف والوصول إلي مواقع بغير وجه حق ومن دون مراعاة لمعايير وضوابط، ولا امتلاك لقدرات وكفاءات علمية ومهنية، بإتباع أساليب فيها إخلال بالقوانين والمعايير والقيم والمواطنة وبحقوق الإنسان ذاته

وهكذا تضيع المصالح العليا للدولة والمجتمع، وتفتح عليهما أبواب التدخل والتطفل. ولكثرة من يرغبون في الوصول ويعرضون أنفسهم بضائع سياسية في السوق، تجعل وطنهم وكالة بلا بواب، وساحة مستباحة، وبضاعة معروضة لمن يستولي عليها أو يستطيع دفع الثمن لمن يبيع ويشتري في أوطان لا تباع ولا تشترى؟.

المهم أن المسألة الأساسية الآن، تبدو في أن العدوان علي الثقافة والفن لا يرتبط فقط بوقائع وجرائم أصبحت في ذمة التاريخ، وإن كانت آثارها السلبية الخطيرة مازالت حاضرة وفاعلة حتى اليوم، ولكنه مستمر في دعوات هدامة واتهامات مرسلة وظلامية، كما أن دائرة العدوانية هذه هي أوسع بكثير من الهيمنة علي مفاصل الدولة، لأنها تشمل أيضا إثارة الكراهية وهدم العلاقات في المؤسسات والهيئات الثقافية كافة

عمالقة وأقزام

في لقاء جمعني مع بعض المثقفين المصريين كان الحديث عن الصحافة، وتاريخها الزاهي في خدمة الأمة والدفاع عن قضاياها الوطنية في مختلف حقب التاريخ، وأهمية دورها كمرشد لقراءة المستقبل. لكن تداعيات الحوار نقلت الحديث إلى أوضاعها الراهنة، وذلك أمر طبيعي في منطقة وزمن يجعلان النأي عنها، من قبل المثقفين والمهتمين بالشأن العام، أمرا أقرب إلى المستحيل.

فأينما تولي وجهك اليوم سوف تجد أمامك مواقف وتصرفات وسياسات .. تتناقض مع العقل والمنطق والمصلحة، ومع المعطيات والوقائع، ومع كثير مما استقر عقلياً ومنطقياً، على أنه مسلمات أو بديهيات.. وتجد نفسك أمام تضخيم وتقزيم، وأمام أقزام جعلهم "الفوتوشوب" بصورة عمالقة، وعمالقة حولتهم الأبواق الإعلامية إلى "أقزام"، أو أسدلت عليهم ستائر النسيان .. وتجد نفسك أمام اتهامات من كل نوع، وخلط وشذوذ، يتجاوزان كل منطق حكيم ورأي سديد، وأمام لصوص وقتلة وفاسدين وخونة وإمعات ومواهب متهالكة .. رفعتها الدعاية، إلى مراتب المواهب الفذة، وإلى مواقع من يصدرون الأحكام القاطعة على الأفعال والأشخاص، وبالالحاح والتكرار صار ما لا يُقبل، مقبولاً والسلام ؟! .

ونحن نري أن هذه الأزمة ، أو المشكلة بمعني أدق، أصابت الكثير من أسس وثوابت الحكم، والقيم، في معظم مجالات حياتنا المعاصرة .. فمثلا أصبح ارتفاع الصوت بغير حق، وجرأة الادعاء وكثرة الافتراء، وإقدام الضالين على قيادة الناس في مسارات يقولون إنها "الهداية"، وقول من يقول : " إنه المبتدا، والمنتهى "، مؤيَّداً من بعض الكتبة ونافخي الأبواق، ومن المجموعات التي تروج بتبعية أو بأمر، لهذا الطرف أو ذاك، هذا الحزب أو ذاك، هذا الكاتب أو ذاك، هذا الداعية أو ذاك.. إلخ، لقد أصبح هذا منهج مجتمع، بل سمة من سمات زمننا، ونعيب زماننا والعيب فينا " أكمل "..

وبطبيعة الحال قد لا يعطي هذا أية بارقة أمل في إمكانية الخروج من آتون المحنة والفتنة العربية اللّتين حصدتا أرواحنا.. وليس قليل ما نحن فيه من أحوال هي الكوارث الأهوال، بسببٍ مما كان، ومما هو كائن حتى الآن، وممن يريدون رسم مستقبل مديد على ذلك المنوال؟!..

والحقيقة التي لا جدال فيها أننا بتنا في أمس الحاجة إلى أن نخرج من حالة البؤس هذه، إلى حال ينتهي معها القتل، والإرهاب، والتعصب، والتطرف، واليأس، والبؤس، وننتهي من تعصب يتجاوز حقائق الدين، وحقيقة "أننا جميعاً مسلمون، أو أننا ينبغي أن نكون كذلك"، فنتخلق بأخلاق الإسلام، ونحقن دماء المسلمين وغير المسلمين، ونعيش أحراراً متساوين، ونتخلص ممن يرى أنه، وفق

ادعاء من يدعي، أنه الفرقة الناجية، وأن الآخرين هم الضلال والنار.

لا يعنينا هنا أن ندلي بدلونا في موضوع قانون مكافحة الإرهاب ومدي تأثيره الضار علي مصر، داخليا وخارجيا، استناداً إلى أن حالة السلامة العامة قد تحد من تلف البيئة، وتضع حداً لمن يتلفها.. بل نتكلم عمن يرفع راية الوطنية والقومية والدين، والانتماء للأمة العربية في تاريخها وهويتها، ولمن تعايش ويتعايش معها عبر التاريخ، وللحرية والكرامة والعدالة والسيادة و.. إلخ.. وعمن يكفّر الآخرين باسم الدين والوطن، ظناً منه أنه الدين والوطن، ومن يكفّره الآخرون باسم الدين والوطن، ظناً منه أنه الدين والوطن أيضاً.

ونحن نقول ذلك بعد أن رفعت أسماء وشخصيات ممن لا يستحقون التلمذة الأولية على من يمثلون نموذجاً وقدوة في السياسة والحكم والرأي والأدب والفن، والنقد الذي يستند إلى معرفة ومنهج وخُلُق وأدوات، واحترام للآخر وللذات.. وقد قادنا ذلك الذي كان إلى حصاد هذا الزمان بمراراته ومآسيه، الموسومة بالدم والموت والدمار والعار.

الشباب والمشاركة السياسية

ليس هناك شك في أن من حق أي مواطن أو حزب أن يتظاهر احتجاجا على سياسة معينة، أو تأييدا لها، أو احتجاجا على ظلم واقع، لكن علينا أن نتذكر دائما بأن حريتنا تنتهي عندما تبدأ حرية غيرنا، وأن للتعبير عن الرأي قوانين يجب أن لا نتجاوزها كي لا نقع في المحظور ، ولعل من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل مراقب، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس الشباب، وهذا أصبح يستدعي ضرورة بسط النقاش والحوار المثمر من أجل تعزيز دورهم في التحولات الديمقراطية وبيان جهودهم في تعميق الهوية الوطنية.

لكن ما يعيق إضطلاع الشباب بدوره في الحياة السياسية هو محاولة بعض الأصوات الزاعقة كالبوم وسط النهار، منع الشباب من تعزيز دورهم في تكريس التحول الديموقراطي، أويمعني أدق منعهم من المشاركة الايجابية وفتح آفاق الديمقراطية، كل ذلك من أجل تطبيق سياسة تعيد هندسة المجتمع بسحبه بعيدا عن ثقافة البناء والتنمية إلى ثقافة الهدم والخراب، وذلك بـ: الثرثرة المكتوبة عن تنمية غير موجودة.

إذن، السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:من يقود المجتمع المصري سياسيا، ومن يقود المستوى التثقيفي، هل هي الجامعات الأجنبية والمنظمات الأهلية والصحف الخاصة الممولة من الخارج، تلك التي تكرس ثقافة الخطف والارتزاق ؟.

وفي ظني إن دور الشباب لا ينحصر فقط على الالتزام بالأحزاب والعمل الاحتجاجي، بل يجب أن يكون هنالك دور وطني أعم وأشمل، خاصة وأن الثورة قامت أصلا من أجل أن يأخذ هذا الشباب دورهم في كافة الأحزاب والمؤسسات وصولا إلى الدور القيادي والمشاركة والترشيح والانتخاب سواء على المستوى العام كالانتخابات البرلمانية والمحليات أو في المؤسسات الاجتماعية والأهلية.

إنطلاقاً من ذلك، فإن الشباب المصري كان وما يزال الفئة الأكثر تضررا وتأثرا من الواقع والظروف الصعبة التي مر بها الشعب المصري، وخاصة في عهد مبارك، تلك الفترة التي تعرضت لكل أشكال القهر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي بفعل القيود التي فرضت عليها .

من هنا نرى أن للشباب دور مؤثر في العمل الوطني المصري، حيث انخرط هؤلاء بشتى ميادين العمل وبمختلف المراحل السياسية التي مرت بها مصر . وقدموا أغلى التضحيات دفاعا عن الوطن وحقوق الشعب المصري المشروعة، وفي مقدمتها حقه في

اختيار حكامه ونوابه فضلا عن الحرية والكرامة الإنسانية والعيش الكريم .

وأمام هذه الظروف ، وبالرغم من مصيبة الإرهاب التي حلت بالشعب المصري والظروف الصعبة التي يواجهها، إلا أن الشباب اليوم يتطلعون إلى المستقبل الذي يمكنهم من العيش الكريم ومواجهة كل التحديات التي تعصف بظروفهم السياسية والإجتماعية. وهم محرومون من الإطار السياسي والاجتماعي الذي يضمن لهم الحياة الكريمة والمستقرة ولو بمستوى نسبي، إلا أن هذا الطموح لدى الشباب في محافظات الصعيد علي سبيل المثال، يصطدم للأسف بالكثير من العوائق لعل أهمها هو تفشي حالة الفقر والأمية.

أن واقع المعاناة المفروضة على الشباب في محافظات الصعيد، تزيد حياته صعوبة وتعقيداً، وتؤثر بشكل كبير على واقعه الاقتصادي والاجتماعي، كما يسهم هذا الواقع الناجم عن تفاقم وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب في هذه المحافظات، في توفير الأرضية الخصبة لنمو المشكلات والظواهر السلبية. وتفشي العديد من الآفات الاجتماعية بين صفوف الشباب، وتفاقم المشكلات النفسية الناجمة عن الإحساس بالاغتراب والفقر، إلى جانب إسهامها بهجرة اعداد كبيرة من الشباب والكثير منهم يخاطر بحياته هروبا من هذا الواقع المؤلم، وهذا أخطر ما في الأمر،

خاصة بالنسبة الى الشعب المصري الذي يشكل الشباب عماده الرئيسي وثروته الأساسية التي يراهن عليها لإكمال مسيرة خارطة المستقبل ، ومن ثم بناء الجمهورية الجديدة .

هذا الواقع، يطرح العديد من الأسئلة والتساؤلات حول مستقبل الشباب المصري بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٦ مايو ٢٠١٤ ، والإستراتيجية المطلوبة لمعالجة ومجابهة التحديات التي تواجهه على مختلف الأصعدة .

وانطلاقاً من الدور المحوري للشباب في مسيرة الوطن والثورة، وضرورة التعاطي معهم كفئة اجتماعية له خصوصيتها وقادرة على القيام بأشكال مختلفة من الممارسة، لا بد من سياسة جديدة، وتعاطي مختلف مع قضايا الشباب، من خلال تقديم البرامج التي تمكن هذه الشريحة من أداء دورها الوطني والسياسي إلى جانب متابعة مشكلاتها وقضاياها على الصعد الاجتماعية والإقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، وضرورة ضبط صفوفهم بشكل منظم وإعطائهم الفرصة بإفساح المجال أمامهم للارتقاء بدورهم وفعلهم السياسي والاجتماعي دفاعاً عن حقوقهم ومصالحهم، وتمكينهم من أخذ دورهم المتقدم في القرى والنجوع من خلال مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية والأحزاب حتى تتمكن هذه القوة المؤثرة من مواصلة دورها من أجل إنجاز التحول الديموقراطي ، وإنجاز التنمية المستدامة من خلال برامج عمل وخطط تستجيب لتطلعاتهم

واهتماماتهم واحتياجاتهم وفقاً لاولويات وظروف المرحلة التي يعيشونها وخاصة أمام التحديات التي تواجهها الدولة مما يتطلب من كافة القوى والهيئات التعاطي بكل ايجابية مع الحراك الشبابي من خلال ادارة الحوار والتفاعل المباشر معهم عبر الانشطة وورش العمل التي تسهم في اشراك اكبر قاعدة ممكنة من الشباب بالتفاعل والحوار بمختلف القضايا السياسية والوطنية واجراء الانتخابات البرلمانية والاتحادات النقابية حتى يتمكنوا من الاهتمام بالجوانب الثقافية والابداعية، رغم الأهمية القصوى لهذا الجانب وادراك الجميع بأن الثقافة والإبداع هي جزء من المعركة والمسيرة لاستعادة الدور المصري المفقود في الوطن العربي والعالم. باعتبار الثقافة مكوناً أساسيا من مكونات العملية الوطنية، وعاملا مهما من عوامل الوعي واليقظة، وحماية الهوية الوطنية والتراب الوطني.

هذا الواقع يفرض تفعيل وتطوير دور المدارس والجامعات ومراكز الشباب والثقافة للنهوض بالواقع الثقافي وتحفيز الشباب على الإبداع وبلورة الطاقات الكامنة لديهم، ومعالجة كافة المشاكل التي يعانوها وهذه مسئولية وطنية تقع على عاتق مختلف الجهات، بدءأ بمؤسسات الدولة والأحزاب الى جانب مؤسسات المجتمع المدني، على أساس أن الشباب شريك فاعل في القرارات داخل المجتمع، والإتجاه نحو تعميم الديمقراطية والانتخابات وتعميم تجربة التمثيل النسبي في كل المؤسسات والإتحادات والمنظمات الأهلية بما يكفل وضع حد لظاهرة التفرد والهيمنة الفئوية، ويضمن

التوجه نحو تفعيل صلة الحركة الشبابية بالقضايا المجتمعية، وكذلك ضرورة مشاركة الشباب والشابات في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ليأخذوا دورا واضحا يرتبط بقضايا الوطن والمجتمع وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة والحرية.

وفي النهاية ، لا بد من القول نحن نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى منظومة متكاملة من القيم الفكرية والتنظيمية والسياسية التي تكرس الهوية الوطنية الديمقراطية للشباب آخذين بعين الاعتبار وبوعي تجاوز الرؤية النظرية الرومانسية المبسطة والوعي العفوي، اليوم علينا ان نكون مع مطالب الشباب، انطلاقا من إيماننا بالمستقبل... والطريق إلى ذلك، يكون من خلال التجربة السياسية والثقافية والاجتماعية.

"الاستشراق المعاصر"
وثقافة تدمير الآخر

("الاستشراق المعاصر .. جاك بيرك نموذجا) عنوان أحدث كتاب صدر في القاهرة للكاتب المصري الدكتورمصطفي عبدالغنى ، يضم الكتاب مقدمة تاريخية موثقة تبين العلاقة المريبة بين "الاستشراق والتبشير" منذ فترة مبكرة من التاريخ العربى في العصر الحديث، إضافة إلي مجموعة أخري من الفصول التي سعت إلي فحص هذه القضية من مختلف زوايها وأبعادها الثقافية والسياسية وهي كالتالي :(من القراءة إلى التفسير) و(الميثولوجى فى ترجمة معانى القرآن) و(الذات فى مرآة الآخر) ؟) .. كل ذلك عبر دراسة علمية ودقيقة لأحدث ترجمة لمعانى القرآن الكريم، والتي كتبها المستشرق الفرنسي الأشهر جاك بيرك .

ومن البداية يضعنا المؤلف أمام ملاحظة ذات دلالة موحية لا تخفي علي أحد من المهتمين بدراسة الاستشراق وخصوصا في فرنسا ، حيث يقول :إن جاك بيرك لم يكن أول من ترجم معانى القرآن الكريم، فقد سبقته فى الفرنسية - خاصة - أكثر من عشرين ترجمة أخري؛ إلا أن ترجمته تعد آخر الترجمات وأهمها إلى الفرنسية، كما أن صاحبها كان عضوا فى مجمع اللغة العربية

بالقاهرة ، بل يعتبر من المستشرقين القلائل الذين كان لهم مقعد فى مجمع اللغة بمصر ، كما أنه مارس عمله بشكل جاد بالمغرب العربى لسنوات، وهو بهذا يمكن أن يترجم ما يريده هو – وليس المترجم المحايد – وهو خطر آخر يضاف إلى هذه الترجمة، خاصة أن"المسلمين الموجودين في فرنسا والذين يصل عددهم الى عشرة ملايين مسلم، لا يعرف الكثير منهم اللغة العربية، ".

لذلك – بحسب المؤلف _ –بصريح العبارة ، تتحدد أكثر خطورة هذه الترجمة ؛ فجاك بيرك هو الذى يترجم معاني القرآن الكريم، وهو – كما أشرنا عضو مجمع اللغة العربية، كما أنه رجل موثوق به فى الدوائر العلمية العالمية إلى حد كبير .

الأمر الذي يحمل خطرا داهما من – وعلى – ترجمته لمعانى القرآن الكريم ، خاصة أن جاك بيرك كان أقرب إلى ما يمكن تسميته بالمستشرق الخبير – إذا جاز القول – وهو ذلك المثقف الغربى المعاصر الذى يعمل فى المراكز البحثية الغربية بهدف تقديم الدلالات ، إلي أجهزة الاستخبارات، مثلما سعى اليها المستشرق الغربى عبر منهج بحثى صارم ، أراد من خلاله أن يترجم به الذائقة الغربية أو بالأحري (الخطاب الغربى) كما يريد أن يفهمه الاستعمار فى دلالاته المعروفة، أو كما يراه الخبير المعاصر – فى مراكز الأبحاث الغربية كما تريده (الإمبريالية) الرأسمالية. فقلد جمع هذا المستشرق الجديد، بين علمه وبين تبعيته لأجهزة المخابرات ، مهما حملت من أسماء ، كهذه المراكز البحثية التى

امتدت من أقصى الشمال، حتي أدني مدن الجنوب الإسلامى بمسميات مختلفة وارتباطات عنصرية ومالية مشبوهة.

علي كل حال ، فقد آثر د.مصطفى عبدالغنى أن يتوقف بنا عند نموذج دال أشد الدلالة، ليس فى المستوي الكيفى فقط ، وإنما أيضا مرورا بالمستوي الرأسى، لذلك فإنه يشير إلي أهم رموز الفكرالغربى الحديث بكل ما حوت أعمالهم من دلالات بعيدة المدى ، قريبة المغزى والمعنى والدلالة .

ولعل هذا ما يدفعه أكثر إلي الوقوف عند حالة "جاك بيرك" وهي من وجهة نظره ، حالة مثالية تشرح بلا مماحكات فارغة أو فذلكات إنشائية لا فائدة منها ، إشكالية الاستشراق الأخير – التي يعبر عنها خير تعبير المفكر الفرنسي جاك بيرك آخر المستشرقين البارزين لها فى العصر الحديث، وبذلك تكتمل دورة الاستشراق الغربي في غبن الشرق الإسلامي ؛ والذي تحول غبن أعنف من خلال تحول الاستشراق التقليدي إلي استشراق آخر من نوع ، يمكننا أن نسميه في الولايات المتحدة الأمريكية (بالاستشراق الجديد).

وفي الحالتين لا يمكننا العثورعلي المترجم المستشرق(= المبشر أو الخبير) المنصف في جميع الحالات، خصوصا في هذه الترجمات أو الكتابات الجديدة. فإذا كان المستشرق التقليدي " قديما " تحول الي مبشر؛ إلا أنه تحول اليوم إلي(خبير) يعبر عن معاهد ومؤسسات بحثية تابعة تبعية مباشرة للإدارات الغربية والامبريالية، وبالتالي فليس المطلوب منا تحليل هذا الخطاب

لعناصره الأولية وحسب، وإنما المطلوب – قبل هذا وبعده – التأكيد علي أن هذا الخطاب المتعالي هو السائد لدي الجميع، وأن خطورته لاتزال قائمة.

في هذا السياق يوجه الدكتور مصطفي عبد الغني نقدا عميقا لما أسماه ب "التأثير السلبي للميثولوجيا "علي ترجمات القرآن، سواء تلك التي تأثرت بالكتب الدينية – العهد القديم والعهد الجديد – أو بالأساطير اليونانية التي يعتقد أنها فاقت الحد.. خاصة أن العقل الغربي يري – متعمدا –أن القرآن الكريم أخذ من ارسطو والإسكندر الأكبر وأسطورة سيزيف ، اوافكار أخري تكررت متأثرة بالتفكير الميثولوجي حال ترجمة معاني القرآن الكريم .

ويقول إن هذا الخط الميثولوجي – كارثي النزعة – ظل لدي جاك بيرك رغم اجتهاده، في الترجمة الفرنسية.. وبالتالي فإن هذا – بوضوح – يعني أن الترجمة كانت تعكس حالة من النقد السياسي الخاص "بالكولونيالية"، ولذلك يبين تحليلنا للغة الخطاب الكولونيالي، أن معاداة النزعة الإنسانية لم تكن مجرد مشروعا فلسفيا وحسب، وإنما كانت مشروعا مباشرا في معاداة الفكر الديني العربي أيضا.

لذلك فإننا حين ننظر إلي الوراء بحثا في سراديب التاريخ ، فسوف نجد هذا المستشرق التقليدي صاحب التوجه الكولونيالي"الاستعمارى" في أوروبا خاصة، وحين ننظر إلي الحاضر نجد هذا الميراث وقد أرتدي ثياب الامبريالي" العسكري"

في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإذا كان الخطاب الأول يتركز في صيغته الاستعمارية والتبشيرية، فإن الاتجاه المعاصر يتعدد – عبر مشاريعه الكثيرة – فى صياغاته الكثيرة المتعددة ؛ هل نذكر مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الأكبر – في صيغته الامبريالية الجديدة..؟

وانطلاقا من الاستشراق التقليدي وتجلياته الانثربولوجية ، وصولا الي التغييرات السلبية التي أسهم فيها الصهاينة والخبراء الأمريكيون في المراكز العلمية والمخابراتية والإعلامية، يلاحظ المؤلف التحول فى صورة (الآخر) الذي أعد وروج لها خطاب(الخبير) الأمريكي . قائلا إننا نستبدل المبشر الأوروبي بالخبير الأمريكي ..وهو ما يصل بنا إلى معرفة طبيعة المناخ العلمي الأمريكي لنرى أن معني الاستشراق الآن لايتخذ هذا الشكل الذي يتسم به الاستشراق التقليدي في الغرب الأوروبي ، بل أننا في الواقع نستبدله باتجاه أكثر عنفا وامبريالية.

هذا الوضع الصعب يفرض علينا من بين ما يفرضه ضرورة البحث عن الدور العربي المفقود ؛ ماذا نفعل إذن ؟.. ويجعلنا في مواجهة صريحة مع الكثير من الأسئلة الحائرة التى طرحها المؤلف ..لماذا – هكذا نردد – لا نترجم نحن معانى القرآن الكريم، فضلا عن القيام بالمراجعات الإسلامية النقية ؟ وأين جهودنا نحن بغير أن نلوم هذا المستشرق القديم(= المبشر) أوذاك المستشرق الجديد(الخبير) ؟ ثم لماذا لم نتخلص من المستشرق

التقليدي صاحب الخطابات الكولونيالية والاستعمار القديم ، ولماذا لم نتخلص من المستشرق الجديد صاحب الخطابات الامبريالية الجديدة؟

وتتوالى أسئلة أخري كثيرة من قبيل : – أين جهودنا ؟ – وأين سعينا للخلاص من النزعة الأوربية أو الأمريكية ؟ فإن كنا قد رفضنا الأنساق الاستعمارية والإمبريالية، إذن فعلينا القيام بواجبنا في الترجمة والتعبير الدقيق الصادق عن تاريخنا وأنفسنا؟.

وبعد، فهذه دراسة مهمة للمفكر المصري الدكتور مصطفى عبدالغنى – عن جاك بيرك الذى يعد نموذجا فريدا لهذا الاستشراق قبل أن يتحول الباحث أو المترجم إلى المراكز البحثية " think tank"؛ ويصبح المستشرق التقليدى فيها هو الباحث الخبير الذى يعمل تحت إمرة الجهات المخابراتية الاستعمارية والامبريالية الجديدة ..وتفضح ظاهرة المراكز البحثية المتعددة التي ذاعت فى نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، بكل ما تحمله هذه الظاهرة من معاني ودلالات ارتبطت بحركة الاستعمار الغربى الأوروبى للعالم العربي والإسلامي، والامبريالى الأمريكى على وجه الخصوص..وهو ما سعى المؤلف للتأكيد عليه عبر هذا الكتاب الممتع.

مطامع اليهود في الأقطار العربية

لم يكن خبرأ مستغربا، ولا هو بجديد، أن تطلق إسرائيل اسم " خيبر" علي عدوانها الغادر سنة ١٩٦٧ ، تعبيرا عن نيتها الخبيثة في الوثوب أيضا علي مواطن عربية أخري لها قداستها في نفوس المسلمين، وهي التي كانت جماعة من اليهود الآبقين قد استوطنوا في شمال الحجاز، ثم انمحي وجودهم فيها منذ أربعة عشر قرنا، وكلها تقع متقاربة في قلب المدينة المنورة وحولها.

ذلك أن الصهيونية كانت قد أعلنت هذه النية قبل العدوان بنحو ثلاثين عاما، ففي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) طلب اليهود بتوطينهم في هذه المواقع بالذات – بالإضافة إلي فلسطين طبعا – بدعوي أنها كانت مقام أجدادهم فيما مضي، وقد قام كل من روزفلت وتشرشل رئيسي أمريكا وبريطانيا في ذاك الحين، بدور الوساطة في هذا الطلب لدي المغفور له الملك عبد العزيز أل سعود، فرفض جلالته الطلب والوساطة معا، منكرا علي اليهود، أي حق لهم في إيما أرض عربية .

وفي المذكرات والوثائق والتصريحات التي نشرت عن أهداف الصهيونية، نجد أكثر من دليل علي أن الدولة اليهودية التي يريدونها لا تقف عند حد اغتصاب فلسطين، فمن ذلك – مثلا – خطاب لدافيد بن جويورن الزعيم الصهيوني الإرهابي أذاعه من

راديو باريس فس سنة ١٩٤٦ قال فيه: إن الدولة اليهودية التي نريدها الآن ليست الهدف النهائي، وليست فلسطين المحطة الأخيرة لتحقيق أهداف الصهيونية .

وخلال الحرب العالمية الثانية عثروا في إحدي خزائن بيت روتشليد المليونير الصهيوني الأمريكي المشهور، علي الخريطة التي ارتسموها للدولة اليهودية، وهي تتسع وتمتد حتي تشمل أقطارا عربية وإسلامية كثيرة منها: فلسطين، وشرقي الأردن، وسيناء إلي نهر النيل، وسوريا ولبنان، والعراق حتي البصرة، والقسم الشمالي من المملكة العربية السعودية (المدينة المنورة بما فيها وعلي تخومها من مساكن بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة وخيبر وفدك ووادي القري..إلخ

فهذه المظاهرة التي قامت بها إسرائيل تحت اسم "خيبر" وسط النار والدمار في عدوان سنة ١٩٦٧، لم تكن – كما قلنا – شيئا جديدا أو مجهولا من نواياها وأهدافها .. والرأي عندنا إنها لم تقصد بذلك سوي تذكير اليهود بأرض المعاد في الحجاز كما في فلسطين .

من هنا واستنادا إلي ماسبق ، فإن الإدعاء بأن ما يقوم به الكيان الصهيوني ضد شعبنا الأعزل في غزة، هو حرب دفاعية، استنادا إلى حادثة الأسرى الإسرائيليين، يتناسى جملة من الحقائق. أولاهما أن هؤلاء المستوطنين، يقيمون على أرض، هي

بموجب القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة أراض محتلة، لا يجوز بناء مستوطنات فوقها. وهم بهذا المعنى محتلون، تجوز مقاومتهم، بمختلف الوسائل، للحيلولة دون تمكينهم من الأرض.

والحقيقة الثانية، أن الكيان الغاصب، يمارس القتل بحق المدنيين الفلسطينيين العزل، أصحاب الأرض الشرعيين، كل يوم ومن غير سبب، ويفرض عليهم الحصار الجائر، ويبني الجدران العازلة، والمجتمع الدولي يتفرج، ولا تلحق به أية عقوبة.

وبصريح العبارة، فإن ما يجري الآن من معارك دموية، بين الشعب المحتل وبين جيش الاحتلال، لا يمكن أن يكون محكوما بموازين القوة العسكرية. وذلك أمر طبيعي، وبديهي. فمن كان سيصدق أن شعب الجزائر، سيلحق الهزيمة بالفرنسيين، ومن كان سيعقل أن شعب اليمن الجنوبي الأعزل، سيلحق الهزيمة بالاستعمار البريطاني، ويجبره على الرحيل، مكللا بالعار.

لقد أكدت أحداث التاريخ الإنساني كله، أن إرادة الحياة، والتوق للحرية، هي أقوى من كل القيود، وكل الأسلحة، وبقي أن نعيد النظر في مقولة التوازن الإستراتيجي، فهذا التوازن ليس العتاد والسلاح، ولكن الذي يحققه ويسنده هو الوعي والإرادة والقدرة على الفعل، وقد أثبت شعب غزة، أنه عصي التسليم والاستسلام.

ومن ماضي اليهود نعرف حاضرهم، فلا حاجة إلي تجربة

جديدة، ولا أصدق من قول السيد المسيح عليه السلام فيهم: (من الثمرة تعرف الشجرة، يا أولاد الأفاعي كيف تقدرون أن تتكلموا بالصالحات وأنتم أشرار) . وقوله: " هكذا أنتم تظهرون للناس أبرارا، ولكنكم من الداخل مشحونون إثما ورياء").

فليت ساسة أمريكا وأوروربا يعرفون ما يقوله السيد المسيح في أصدقائهم المقربين .

أما المسلمون فيعرفون اليهود ويرون فيهم رأيه ويؤمنون بقول الله تبارك وتعالي : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا " وصدق الله العظيم .

الفصل الخامس

الصحافة الثقافية المصرية إلي أين؟

الكتابة عن الصحافة الثقافية في مصر، موضوع ذو شجون، لما لها من تأثير واضح على المشهد الثقافي والعاملين به منذ ظهورها في الوقائع المصرية عام ١٨٣٢ ذلك لأن هذه الصحافة وعبر مسيرتها الطويلة أسهمت في تطوير الأدب وتوسيع دائرة المهتمين به ومنحت أدباء وشعراء مساحة يتعرف الجمهور فيها على نتاجاتهم الإبداعية .

فقد بدأ الدور الكبير والهام للصحافة الثقافية في ستينيات القرن الماضي، إذ كانت الصحافة عاملا نشطا في تحريك المشهد الثقافي عموما، كما أنها وبما كانت توفره من مساحات لنشر وجهات النظر المتعارضة استطاعت أن تجتذب أدباء ومثقفين من تيارات فكرية مختلفة في الرؤية وفي الطرح مما أسهم في توسيع دائرة المهتمين بمتابعة هذا السجال الفكري الأمر الذي انعكس إيجابا على الأدباء وعلى المتلقين وأشاع روح البحث والتحليل.

ولعل أبرز ما يمكن تسجيله على الصحافة المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة ؛ يتمثل في تصدّر غير المهنيين على المهنة

وتراجع الأعراف والقيم بشكل مهين فلا أعرف بلدا مر بظروف شبيهة ؛ وأنا الذي زرت بلدانا عربية وأجنبية ؛ وتابعت عن قرب صحافتها الورقية والإلكترونية ؛ فلم أجد حالة تردي خارجة عن السياق، إلا عندنا فهي تكاد تفتقر إلى التصنيفات والتقاليد المتعارف عليها في العالم كله ، فهل هناك بلد آخر، غير مصر، يسمح للمتطفلين بان يهيمنوا على مقدرات الصحف والمؤسسات الصحفية ، بينما ينزوي أصحاب المهنة في أركان المقاهي وزوايا البطالة!!.

هناك بالطبع، عشرات الأمثلة المتكررة، وأكاد أقول المضحكة، التي نجد فيها رجال الأعمال والعاطلين عن أي مهنة وهم يتقلدون المناصب الصحفية الأولى بينما يتم إبعاد أهل المهنة عن مجال العمل، ولأضرب مثالا شاخصا على ما أقول فهناك عدد كبير من الأدباء وهم معروفون بكتابة القصة والرواية والشعر والنقد والدراسات ولكنهم بقدرة قادر أو إشارة أو واسطة ما، تسلقوا واجهات صحف ومجلات وملاحق ثقافية ، وهم فقراء بأساليب المهنة وحساسيتها وخصوصيتها فترى الشاعر يصبح مسئولا على صفحة ثقافية يومية ؛ وناقد يحبو يصبح مشرفا على ملحق ثقافي أسبوعي، ومحرر لا يكتب جملة عربية سليمة يكون رئيسا لتحرير صحيفة قومية كبري، وهنا نجد خلطا صارخا بين التحرير الصحفي وكتاّب الصحافة والفرق واضح (أو فاضح لا فرق!) بين الاثنين، ففي الأولى نجد صاحب المهنة والمحترف في العمل له

مواصفاته المهنية وقدراته التحريرية، أما في الثانية فهناك الملايين التي تكتب وتنشر في الصحافة ولكنهم لم يكونوا صحفيين ولن يكونوا: طه حسين كان يكتب في الصحافة المصرية وعباس العقاد كان يكتب مثله وكذلك المازني ثم صبري موسي وعلاء الديب، فجمال الغيطاني ويوسف القعيد وعزت القمحاوي، كل هؤلاء وأكثر كتبوا في الصحافة المصرية والعربية فهل أنهم صحفيون أم لهم وظائف وأدوار أخري حسب أعمالهم وكتاباتهم ؟

إن هذا الخلط المقصود يراد منه تضييع المهنة الصحفية وتوزيع دمائها بين قبائل الكتاب والأدباء والنقاد ؛ والخاسر الوحيد هو المهنة التي أهدرت دماؤها علنا وأطيح بتقاليدها في الأرض، وتم تمريغ أنوف أصحابها الشرعيين في إسفلت المزادات والصفقات، وكان من الطبيعي أن تجد شريحة كبيرة من الصحفيين المحترفين نفسها خارج حسابات المرحلة واهتمام أولي الأمر، لكن البديل المكافئ موجود في ذلك الصيت وتلك المكانة التي حققها صناع الصحافة الحقيقيين ولا يمكن أن تزول أبدا!.

ويمكن أن تكون هذه الملاحظة العامة منطلقا لإثبات حالة سلبية أخرى ما زالت تنوء بها صحافتنا في راهنها الضبابي ، فأنا سجلت ملاحظة إجرائية تتوغل في صميم الأزمة الخانقة التي تلف صحافتنا بعامة والثقافية منها بوجه خاص، هناك ما اسميه (تداخل المصالح والأمزجة) بين الألوان والأنماط الصحفية حتى

وصل الأمر إلى تماهي بعضها وضياع كامل للحدود والسمات المميزة!

وقد حاولت في كثير من الندوات والأحاديث والكتابات أن أثبت الفروق المهنية والأسلوبية بين هذا النمط الصحفي وذاك والذي لا يجوز إطلاقا أن يتداخل العمل بينهما، فلكل خصائصه ولغته وتوجهاته ، وبعد تجربة طويلة في العمل اليومي والمهني أدركت(وحاولت أن أشيع هذا الإدراك للآخرين) إن الصحافة تنقسم إلى أكثر من عشرين نمطا ولكل نوع أو نشاط صحافته المميزة وأسلوبه اللغوي المعروف فهناك الصحافة السياسية والصحافة الاقتصادية والصحافة الرياضية والفنية والثقافية والبيئية والدينية وسوى ذلك من أنماط معروفة وكل نوع من الأنواع المذكورة له فرادته الصحفية وقطاعه المهني وأشكاله الأسلوبية، لكننا لو أجرينا مراجعة سريعة لما ينشر اليوم على هذا البساط الطويل الذي يدعى بالصحافة المصرية لرأينا العجب العجاب من التزاحم(الذي ينبئ عن جهل فاضح بالمهنة لا عن تنوع مفترض!) وضياع الهويات، ولو سألنا مثلا هل ثمة فروق مميزة بين الصحافة الثقافية والصحافة الأدبية ؟! غير أن السؤال الأكثر أهمية هنا يتعلق هنا فيما إذا كانت هناك صحافة أدبية اصلاً؟!.

ولا أرى أنني سأفاجئ أحدا (من المختصين وأهل المهنة تحديدا) لو أجبت بشئ من الإطلاق أنه ليس هناك من صحافة

أدبية حاليا في الصحافة المصرية، وهذا الحكم (المستند إلى إجراء) يشمل مساحة زمنية تمتد عقدين زمنيين وأكثر!!

ولعل هذا الافتقار البيّن إلى الصحافة الأدبية في مصر يفسر أو يفضح الخلل الواضح في (النوع الصحفي) برغم وجود حالات التكالب في إصدار الكم وتشظي النمط إلى حد الاستنساخ، ومن السهولة ملاحظة أن هناك صحافات موجودة اليوم منها السياسية والدينية والرياضية وحتى الثقافية ولكن ليس من بينها جميعا صحيفة واحدة تعنى بالأدب لوحده بمعنى أن هناك صحفا تهتم بقضايا متنوعة أو كما يقال عامة وفيها صفحتين أو صفحة واحدة للشئون الثقافية وفي هذه الصفحة خليط عجيب، لا رابط بينه، فهناك ينشر النص الأدبي والمقالة الفنية والخبر المسرحي والمتابعة العامة والحوار التشكيلي، وفي كل هذا الخليط لا تكون هناك هوية أو وحدة تعبيرية فهي تجميع لشواغل شتى ففيها الأدب والفن والفكر والمسرح ويتم حشر كل هذا حشرا، في صفحة ثقافة وواضح لي أن في هذا تهويلا غير مبرر لمفردة ثقافة وكذلك تسطيحا للمعنى ليستوعب كل شيء باسم الثقافة .

ومن الطبيعي أن يقال أن الثقافة تعني مفهوما شاملا يجمع العلوم والآداب والفنون فهل هناك صحيفة في العالم يمكن أن تستوعب كل هذا في صفحة واحدة أو حتى في جميع صفحاتها ؟ ثم أننا لو عدنا إلى المعنى الاصطلاحي أو الشائع لمفردة ثقافة

فيمكن أن تأتي الإجابة بأنها تعني كل شيء وهذا يعني أن الصحيفة مشمولة بالمعنى الثقافي من الغلاف إلى الغلاف لان السياسة والاقتصاد والشأن الاجتماعي والعسكري والفكري والأدبي والفني كلها مواد ثقافية فلماذا يطلق إذا على ما ينشر في صفحة واحدة توصيف ثقافة وما هو الذي ينشر في بقية الصفحات أهو خارج الثقافة ؟ لو أخذنا إذا بهذا الفهم الاصطلاحي ستكون كل صحفنا ومجلاتنا ثقافية وهذا من المستحيل قوله لان هناك صفحات وأجناس متفرعة عن المعنى الأول وأنشئت لها مطبوعاتها وعناوينها وهياكلها الخاصة فتشكلت الأنواع الصحفية التي نعرفها حاليا أما الفهم الآخر لمفردة ثقافة فهو يعنى بمتابعة الشئون الأدبية والفنية والعلمية فقط وهذا تعميم آخر وقع في مطبه كثيرون حتى من العاملين المهنيين فكما أن هناك صحافة علمية وصحافة فنية فإذا هناك صحافة أدبية تعنى بالنصوص الأدبية والحوار الأدبي والنقد الأدبي والاستطلاع الأدبي وسوى ذلك من شئون تنصب على الأدب أساسا، فهل لدينا صحافة من هذا النوع يقترب من نموذج صحيفة (أخبار الأدب) المصرية ؟

يقينا انه لم تكن لدينا صحيفة واحدة يمكن أن تقترب من هذا النموذج ولكن كانت هناك ملاحق ثقافية ينشر فيها الأدب إضافة إلى أنماط ثقافية أخرى وهذا ما نجده مثلا في ملحق(أدب وثقافة) الذي تصدره جريدة الأهرام وكذلك جريدة (الشروق) القاهرية، وهذان المثالان أبلغ دليل أسوقه على نفي وجود الصحافة الأدبية في

مصر إذ أن ما ينشر فيهما من أعمال ومغامرات كتابية تظهر كم إننا واهمون أو قاصرون على تمثيل الصحافة الأدبية في مطبوعة متخصصة.

لهذا قلت أكثر من مرة بان ليس هناك من صحافة أدبية في مصر، وأرجو من الآتي القادم أن يعطينا مثالا واحدا يجعلني أتراجع عن مقولتي هذه ولكن هل سيأتي عن قريب ؟ .. حقيقة لا ادري ولا أعوّل كثيرا !.

وحتى اقرّب للأذهان صورة مجّسدة لفداحة ما ينوء به الوسط الصحفي الراهن

أود هنا أن أذكر واقعة شهدتها شخصيا عن قرب، إذ قام رئيس تحرير جريدة قومية يومية بإصدار ملحق رياضي (ملّون) يكلفه مبلغا ضخما ويوزع مجانا مع العدد ثم قام رئيس التحرير ذاته بإصدار ملحق أسبوعي خاص بالطفل (وأيضا ملوّن ويوزّع مجانا)! ... ولا غرابة هناك لو أن المسئول يمتلك قدرات مالية وفنية وتحريرية تدفعه لزيادة الملاحق والصفحات بصورة مضطردة أسوة بالمنافسين الآخرين ولكن المؤلم إن يأتي هذا التوسّع على حساب الصفحات الثقافية في الجريدة ذاتها بمعنى أن يقوم المسئول بتقليص المساهمات الثقافية الفعلية، بحجة الصعوبة المالية في تدبير الأجور والمكافآت ويقوم بإملاء الصفحة المخصصة بما تجود عليه شبكة الانترنت (المجانية) بما كبر حجمه وقلّت فائدته !..

طبعا لم يتخذ المسئول المذكور قراره ذلك إلا بعد مشاهدته العينية لما تقوم به صحف ومجلات أخري من استهانة وونظرة قاصرة وتعامل فوقي للعمل الصحفي الثقافي حتى وان أدى ذلك إلى اختفاء الصفحات الثقافية أو اختناقها تحت ركام الانترنت وأخواتها !

والمأساة الأكبر في أن هناك نظرة عامة من قبل أغلب الصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية تري أن الثقافة آخر ما يجب التفكير به أو الاهتمام ينصب على الصفحات السياسية والفضائحية والرياضية في حين توارت المساحات المخصصة للثقافة (وبصورة اخصّ الثقافية الأدبية) إلى الهامش الصحفي وانزوت في ذيل اهتمامات المسئولين أو المتربعين على عرش صاحبة الجلالة !.

وقائع كهذه (نجدها تتكرر وبصورة مستنسخة في غير مكان من الذي يطلق عليه بالمطبخ الصحفي!) تكاد تعطي مسوغا منطقيا لما نراه من أكوام الصحف والمجلات المنتشرة في شوارع القاهرة، ولا نجد فيها صحيفة أدبية أو صفحة تعني بالثقافة الأدبية تحديدا مع أن مصر مّرت في عقود سابقة بازدهار حقيقي وطفرات نوعية بالصحافة الثقافية ومنها الأدبية حتى لم تكن هناك صحيفة أو مجلة دون أن تفسح مجالات محترمة للقسم الثقافي الأدبي تظهر من خلاله الكتابات والنصوص والأسماء الجديدة التي تفعّل

الشريان الثقافي العام، ويمكننا أن نقول بثقة لا تعوزها الدلائل أن عقد الستينيات في القرن الماضي شهد نضجا ثقافيا قل نظيره حين تبارت الصحافة يومها بالتنافس على الصحف الأدبية والملاحق المتخصصة بالضبط كما تفعل الصحافة اليوم وهي تصدر الملاحق الملونة لصالح عيون (ميسي) و(هيفا) !!.

ولكن الكوميديا المصرية التي شهدت تحولات خرافية في المناخ العام وفي تزوير الصور والانتخابات وصعود أطياف جديدة من المسئولين الذين بلا مؤهّلات تذكر (إلا ما غذته التقارير وزكّته الأجهزة) !

هذه التطورات المتلاحقة بما فيها من فجائع ومحن وانقلابات ألقت بظلالها الكئيبة على ساحات صاحبة الجلالة فأعلت أقدارا، ودفعت قامات أخرى إلى السفح أو المنحدرات السريعة وهكذا كان نصيب الصحافة الثقافية (الأدبية تحديدا) أن تنزوي بعيدا عن اهتمام رؤساء التحرير الجدد حتى بتّ شخصيا أخشى إن تنقرض هذه الصحافة كأحد نتائج تسريبات ويكليكيس !.

ولو مررنا سريعا على ما يصدر اليوم (وقد تجاوز المائتين عدا ونقدا) لا نكاد نرى وجودا بارزا للصحافة الأدبية المغضوب عليها فليس هناك ملاحق على الإطلاق تعنى بالشؤون الأدبية وحتى الصفحات اليومية الأسبوعية المخصصة للثقافة فأنها في اغلبها تهتم بجوانب وأنشطة فنية ومنوعات وهناك متسع دوما للمشاريع

الشخصية وهذه الأنشطة تنشل غالبا من مواقع الانترنت والصحف العربية والعالمية

ومن الغريب ألا تفكر جهة واحدة (رسمية) أو (غير رسمية) بإصدار جريدة متخصصة بالأدب وفنونه لتحاكي ما يجري من نشاط وفعالية في الوسط الأدبي المصري المعروف انه من انشط الأوساط العربية، وقد بادرت (دار أخبار اليوم) بإصدار جريدة يتيمة بعنوان (أخبار الأدب) كان يفترض أن تخصص للنشاط الأدبي ولكنها بحكم القائمين عليها تحولت إلى أغراض أخرى واهتمت بالإنتاج العربي والعالمي والمستجدات في الحقول النقدية أكثر من اهتمامها بالشئون الأدبية في مصر وهذا ما قلص فرص الإفادة منها وجعلها محصورة في بيئة خانقة ولدى شريحة محددة، وسوى هذه المبادرة اليتيمة لم نجد أي استذكار للصحافة الأدبية.. والمخاطر الحقيقية التي تدفعها إلى مصير منتظر.

وفي أوائل القرن الواحد والعشرين سافرت إلي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (بقصد الدراسة) وطوال سنة وربع تابعت يومياً ما يصدر هناك من صحف ومطبوعات تلاحق أنشطة الحياة الفرنسية والأمريكية، وكان للصحافة الأدبية شأن مرموق فيما يصدر من صحف وملاحق وقد خرجت بنتيجة ، أكدت لي فيما بعد أن الصحافة الأدبية في مصر تفتقر إلى كوادر تحريرية متخصصة في الوقت التي تتميز به فنياً، أما اليوم فالأمر معكوس

إذ أن الحركة الأدبية المتفجرة بالجديد تنتج دوماً كوادر متخصصة في التحرير والمتابعة والجرأة لكنها تعاني من نقص خطير في إصداراتها وفي الجوانب الفنية والطباعية والمالية المساندة لها.

تلك هي الحقيقة التي خرجت بها من تجربتي بعد عشرين عاما تقريباً، تكاد تعاد اليوم بقوة بحكم الواقع والتغيرات الحالة في النظرة إلى الصحافة الأدبية حتى ما عدنا نستطيع أن نخرج بحصيلة تعكس الحياة الأدبية في مصر ؛ وهذا الحال البائس يجعلنا نقول أو نصرخ (وأتمنى ألا تكون صرخة في واد) إن المسئولية الصحفية والوطنية تدفعنا إلى المطالبة الدائمة بضرورة الانتباه إلى ما تعانيه الصحافة الثقافية من تراجع ونظرة دونية من بعض المتولين عليها ؛حتى لا يأتي يوم قريب أو بعيد نقول فيه بحزن سلاماً.. أيتها الصحافة المنقرضة!

المحتـوى

المقدمة.....٣
الفصل الأول.....٥
الفصل الثاني ١٩
الفصل الثالث.....٥٩
الفصل الرابع ٩٧
الفصل الخامس ١٣١